فكُّ التّضعيف بالإبدال

عبد الرّزّاق بن فرّاج الصّاعديّ

أستاذ علم اللغة المشارك ـ الجامعة الإسلامية

مقدمة

الحمد لله الموفّق للرّشاد، والصّلاة والسّلام على أفصح النّاطقين بالضّاد، سيّدنا ونبيّنا محمّد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أمّا بعد، فإنّ من ألفاظ العربيّة ما تتماثل بعض أحرفه المتتابعة، وهو ما يسمّى «المضعّف» سواء أكان مدغماً أم غير مدغم، ومن ذلك ما فيه حرفان متماثلان، وأكثر ما يكون هذا في الثّلاثيّ، نحو: ذرّ وقصّ، ويسمّى: الثّلاثيّ المضعّف، ومنه ما يتوالى فيه ثلاثة أحرف من جنس واحد، وهو ما ضُعّفت عينه (شُدّدت) من الثّلاثيّ المضعّف نحو: ذَرَّرَ وقَصَّصَ.

ولما كان في التّضعيف شيء من الثّقل فإنّ العرب تلجأ - أحياناً - إلى تخفيفه وتيسيره على ألسنتها بفكّ أحد مثليه فيما فيه حرفان متماثلان، أو أحد أمثاله فيما فيه ثلاثة أحرف متماثلة، فيقولون: ذَرَّهُ وذَرَاه، وأَمْلَلَهُ وأملاه، وقَصَّصْتُ أظفاري وقَصَّيتها، ونحو ذلك.

وقد نثر القدامى ألفاظ المفكوك في مواضع متفرّقة من بعض مؤلّفاتهم اللّغويّة، وعرض بعضهم لنوع من أنواعه، كما فعل سيبويه في باب «ما شذّ فأبدل مكان اللاّم الياء لكراهية التّضعيف»[1] فجاء في نصف صفحة، وابن السّكّيت في «باب حروف المضاعف التي تقلب إلى الياء»[2] فجاء في صفحتين، وابن قتيبة في «باب إبدال الياء من أحد الحرفين المثلين إذا اجتمعا»[3] فجاء في أقلّ من صفحتين،

(١) ينظر: الكتاب ٤ / ٤٢٤.

(٢) ينظر: القلب والإبدال (ضمن الكنز اللّغوي) ٥٨.

(٣) ينظر: أدب الكاتب ٤٨٧.

وابن سيده في «باب المحَوَّل من المضاعف»[1] في نحو صفحتين.

وعرض له بعض الباحثين المعاصرين عرضاً خاطفاً في دراسات عن المخالفة الصّوتية، كبرجشتراسر[2]، وإبراهيم أنيس[3]، ورمضان عبد التّوّاب[4]، وعبدالغفّار حامد هلال[5]، وفوزي الشّايب[6]، وأبو أوس إبراهيم الشّمسان[7] وغيرهم.

ولا أعلم دراسة خاصة مفصّلة كتبت في هذا الموضوع الدّقيق، تجمع أشتاته وتصفه وصفاً شافياً، وتأتي على أسبابه، وعلله، وأحكامه، وأثره في نموّ اللّغة، فأردت أن أكون صاحب هذه الدّراسة.

وقد تَبدّى لي ـ بعد جمع المادّة اللّغويّة ـ أنّ أمثلة المفكوك لا تخرج عن إحدى حالات ثلاث:

الأولى: فكّ الحرف الأوّل من المتماثلين، مثل: الضّرّ والضّير.

الثّانية: فكّ الحرف الثّاني من المتماثلين، مثل: أَمْلَلْهُ وأملاه.

الثّالثة: فكّ الحرف الثّالث من الأمثال، مثل: قَصَّصْتُ أظفاري وقصّيتها.

وقد جاءت الدّارسة في مجملها في أربعة فصول، يسبقها تمهيد، حسب الخطّة التّالية:

---

(١) ينظر: المخصّص ١٣/٢٨٨.

(٢) ينظر: التّطوّر النّحويّ ٣٣.

(٣) ينظر: الأصوات اللّغويّة - ٢١.

(٤) ينظر: التّطوّر اللّغويّ - ٤.

(٥) ينظر: اللّهجات العربيّة: نشأة وتطوراً ١٥٤.

(٦) ينظر: أثر القوانين الصّوتيّة في بناء الكلمة العربيّة ٣٥٨.

(٧) ينظر: التخلّص من المتماثلات لفظاً (المجلة العربية للعلوم الإنسانية،ع٤٧سنة١٢)

تمهيد : في مصطلحات البحث.

الفصل الأوّل : الفكّ بإبدال أوّل المثلين :

المبحث الأوّل : الفكّ بحرف معتلّ.

المبحث الثّاني : الفكّ بحرف صحيح.

الفصل الثّاني : الفكّ بإبدال ثاني المثلين :

المبحث الأوّل : الفكّ بحرف معتلّ.

المبحث الثّاني : الفكّ بحرف صحيح.

الفصل الثّالث : الفكّ بإبدال ثالث الأمثال.

الفصل الرّابع : أسباب الفكّ بالإبدال وحكمه وأثره في نموّ اللّغة :

المبحث الأوّل : أسباب الفكّ بالإبدال.

المبحث الثّاني : حكم الفكّ بالإبدال.

المبحث الثّالث : أثر الفكّ بالإبدال في نموّ اللّغة.

وفي الختام أرجو أن ينفع الله بهذا العمل، وأن يجعله - مع سائر أعمالي المتواضعة - زُلفى إلى رضوانه الله، يوم لا ينفع مال ولا بنون، إلا من أتى الله بقلب سليم، إنّه أكرم مسؤول، وهو حسبي ونعم الوكيل.

٤ – فكّ التّضعيف :

وهو إبدال أحد الحرفين المتماثلين في المضعّف، سواء أكان مدغماً أم غير مدغم، أي : فكّهما بالإبدال، قال ابن سيده معلّقاً على بيت الفرزدق :

غداة تولّيتم كأنّ سيوفَكم ذآنينُ في أعناقِكُمْ لم تُسلْسَلِ(١)

« فكّ التّضعيف، كما قالوا : يتململ، وإنّما هو يتملّل »(٢) .

وهذا المصطلح مستخدم عند بعض القدامى والمحدثين(٣)، وقد يقال فيه أحياناً : فكّ الإدغام، أو فكّ التّشديد، والمعنى متقارب إلاّ أنّ « فكّ التّضعيف » أعمّ منهما، لأنّه يشمل المدغم وغيره من المكرّر، ولذا اخترته عنواناً لهذا البحث .

٥ – تخفيف التّضعيف بالإبدال :

وهو كسابقه في مدلوله الاصطلاحيّ في هذا البحث، إلاّ أنّه قليل الاستعمال بهذا المعنى، ولعلّ ذلك يرجع لأمرين :

أوّلهما : أنّ التّخفيف يذكر مع الفكّ علةً له، فيقال : فكّ التّضعيف بالإبدال للتّخفيف .

وثانيهما : أنّ التّخفيف يرد في عرف اللّغويّين لمعانٍ متعدّدة، من أبرزها : تخفيف الهمزة، مثل : رأس وراس، وتخفيف الحرف المتحرك بالسكون مثل : القُدُس والقُدْس، وتخفيف المشدّد بحذف أحد حرفيه، مثل : لكنّ ولكنْ، ولذا آثروا لهذه الظّاهرة مصطلحاً أقلّ استعمالاً في غيرها، وهو « الفكّ » أو « التّحويل » .

(١) ديوانه ٥٠٨ .

(٢) المحكم (سلل) ٨ / ٢٧١ .

(٣) ينظر : المحكم (سلل)٨ / ٢٧١، واللسان(ملل)١١ / ٦٣٠، وفقه اللّغات السّامية ٧٥، ٧٦، والتّطوّر النّحوي ٣٤، ٣٥، ونشوء الفعل الرّباعي ٤٣، ٨٤ .

٦- تحويل التّضعيف:

وهذا المصطلح يؤثره ابن سيده بمعنى: فكّ التّضعيف، ويستخدمه بكثرة في «المحكم» كقوله: «والمصرّاة: المحفّلة، على تحويل التّضعيف»[١]، يعني: أنّه محوّل من: المصرّرة، وقوله: «وحكى سيبويه: تَقَضَّيْتُ من الفضّة، أراد تَقَضَّضْتُ... وهو من تحويل التّضعيف»[٢].

ويعبّر عنه -أيضاً- بـ: «المحوّل» وجعل له باباً بهذا في المخصّص سمّاه: «باب المحوّل من المضاعف»[٣].

٧- إبدال أحد الحرفين المثلين، أو الأمثال:

ومعناه كسابقه، وهو يرد في استعمال بعض اللّغويّين، لرغبتهم في الدّلالة على نوع التّغيير بلفظ مباشر، وهو «الإبدال»[٤].

قال الجوهريّ: «وغَبَاه أصله: غبٌّ، فأبدل من أحد حرفي التّضعيف الألف، مثل: تقضّى، أصله: تقضّضَ»[٥].

٨- قلب أحد الحرفين المثلين أو الأمثال:

وهو كسابقه أيضاً، ويرد في استعمال بعض اللّغويّين[٦]، لأنّ القلب كالإبدال في بعض المواضع، وهما مترادفان هنا.

٩- تغيير أحد الصّوتين:

وهو في مدلوله مثل: «فكّ التّضعيف» أو «تحويل التّضعيف» وقد ورد استعماله عند بعض اللّغويّين المعاصرين[٧].

---

(١) المحكم (صرر) ٨/١٧٥.

(٢) المحكم (قضض) ٨/١١٠.

(٣) المخصص ١٣/٢٨٨.

(٤) ينظر: الكتاب ٤/٤٢٤، وأدب الكاتب ٦١٤، وسرّ الصّناعة ٢/٧٣٤.

(٥) الصّحاح (غبس) ٦/٩٥٥.

(٦) ينظر: ليس في كلام العرب ١١٠، والقلب والإبدال ٥٨، والمحتسب ٢/١٥٨.

(٧) ينظر: الأصوات اللغويّة ٢١١، ولحن العامّة والتطور اللغويّ ٤٠.

١٠- المخالفة بالإبدال:

وهو مصطلح لبعض اللّغويّين المعاصرين[١]، يعلّلون به ما ينشأ عن تأثر بعض الأصوات المتجاورة من تغيير في حروف الكلمة، ومنه: «فكّ التّضعيف بالإبدال».

١١- الحذف والتّعويض:

وهو من مصطلحات بعض اللّغويّين، ومن أقدمهم: ابن الشّجريّ، إذ قال: «وأمّا ما حذفوا منه وعوّضوا فنحو: تَظَنَّنْتُ، قالوا: تَظَنَّيْتُ، فعوّضوا من النّون الياء»[٢]، واستخدمه بعض المعاصرين، ومعناه عندهم: المخالفة «بين المثلين المتتابعين في الكلمة بحذف أحدهما والتّعويض عنه بصامت آخر»[٣]. فيكون الفرق بينه وبين «فكّ التّضعيف بالإبدال» أنّ الياء في نحو: «تظنّيت» عوض من محذوف وليست بدلاً، وإن كان العوض والبدل هنا متقاربين جداً.

١٢- الاختزال والتّعويض:

وهذا قريب من «الحذف والتّعويض» وهو من مصطلحات بعض اللّغويّين المعاصرين أيضاً، يفسّرون به الفكّ بالإبدال في نحو: «دنّار» و«دينار» بأنّه: «من قبيل اختزال المشدّد والتّعويض عنه بمدّ حركة السّابق»[٤]، فالياء في «دينار» جزء من حركة الكسرة على مذهب من يرى أنّ المدّ المجانس لحركة ما قبله يكون جزءاً منها، فيسمّى: حركة طويلة، كما في: قال، ويقول، ويبيع، وهو عند قدامى اللّغويّين حرف علّة، وهو الرّاجح. ولا يتّسع المقام لبيان وجه التّرجيح؛ لأنّها مسألة عارضة هنا، وقد درسها بعض الباحثين.

---

(١) ينظر: التّطوّر النّحويّ ٣٣، والأصوات اللّغوية ٢١١، ولحن العامّة والتّطوّر اللّغويّ ٤٠، وأصوات اللّغة العربيّة ٢٨٨، واللّهجات العربيّة نشأة وتطوّراً ١٥٤.

(٢) أمالي ابن الشّجريّ ٢/١٧٢.

(٣) أثر القوانين الصّوتية في بناء الكلمة العربيّة ٣٥٨.

(٤) أثر القوانين الصّوتية ٣٥٨.

الفصل الأول
الفكّ بإبدال أول المثلين

في اللّغة العربيّة ألفاظ كثيرة يتوالى فيها التّضعيف واعتلال الأوّل من المثلين، قال الرّاغب الأصفهانيّ في تفسير قوله تعالى: ﴿وحاقَ بِهِم ما كانُوا به يَسْتَهزِءُون﴾(1): وقوله ﴿ولا يَحيقُ المكْرُ السَّيّئ إلاَّ بأهْلِه﴾(2): «أي: لا ينزل ولا يصيب، قيل: وأصله حَقَّ فقلب، نحو: زلَّ وزال... وعلى هذا: ذَمَّهُ وذامه»(3)، فالحرف المعتلّ في هذه الأمثلة مبدل من الحرف الأوّل في المضعّف، للتّخفيف.

وقال ابن الأعرابيّ: «من العرب من يقلب أحد الحرفين المدغمين ياء، فيقول في: مَرٌّ، مَير، وفي زِرٌّ، زِير، وهو الدُّجَة، وفي رِزٌّ رِيز»(4).

ويبدو أنّ المعتلّ في مثل هذا مفكوك من المضعّف للتّخفيف، فالمضعّف أصل والمفكوك فرع، كما سيأتي تأكيده بالأدلّة في الفصل الرّابع، بعد الفراغ من عرض النّصوص المختلفة، إن شاء الله.

والفكّ يكون بحرف معتلّ، ويكون بحرفٍ صحيح، ويقع في كلتا الحالتين في المجرّد والمزيد، ويستوي في ذلك الأفعال والأسماء.

وفيما يلي تفصيل ذلك من خلال المبحثين التّاليين:

---

(1) سورة هود: الآية 8.

(2) سورة فاطر: الآية 43.

(3) المفردات (حاق) 266.

(4) اللّسان (زور) 4/336.

المبحث الأوّل: الفكّ بحرف معتلّ:

وهذا هو الكثير الغالب في نصوص المفكوك من المضعّف بإبدال أوّل مثليه، وقد فطن له علماء العربيّة القدامى، وذكروا له أمثلة متناثرة في كتب اللّغة ومعجماتها، وأشار إلى كثرته ابن جنّي في «الخاطريّات» إذ قال: «أرى في اللّغة ألفاظاً صالحة يتوالى فيها التّضعيف واعتلال الأوّل من المثلين جميعاً، وذلك كقولهم: الضّحّ والضّيح، ونحو قولهم: انصبّ وصابَ يَصُوبُ...»(١).

والفكّ في أوّل المثلين يكون في المجرّد وفي المزيد:

أوّلاً: الفكّ في المجرّد:

فكّ التّضعيف في المجرّد من هذا النوع - أي المفكوك بإبدال أوّل المثلين - يكون بإبدال عين الكلمة؛ لأنّ العين هي أوّل المثلين، ويكون ذلك بالياء ويكون بالواو، والفكّ بالإبدال ياءً أكثر من الفكّ بالإبدال واواً، في عموم المفكوك، وإنّما كثر إبدال الياء من غيرها «لأنّها حرف مجهور، مخرجها من وسط اللّسان، فلما توسط مخرجها الفم، وكان فيها من الخفّة ما ليس في غيرها كثر إبدالها كثرة ليس لغيرها»(٢).

إلاّ في هذا الموضع (فكّ العين) فإنهما يتقاربان؛ لأنّ بإزاء كثرة الفكّ بالياء غلبة الواو على العين، ألا ترى أنّ الألف المنقلبة عن معتلّ مجهول في موضع عين الكلمة تحمل على الواو، لأنّ انقلاب الألف عن الواو عيناً أكثر من انقلابها عن الياء في هذا الموضع في عموم كلام العرب(٣). قال سيبويه: «إن جاء اسم نحو النّاب؛ ولا تدري أمن الياء هو أم الواو فاحمله على الواو، حتى يتبيّن لك أنّها من

(١) بقية الخاطريات ٢٦.

(٢) شرح التصريف الملوكي لابن يعيش ٢٤١.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/ ٤٦٢، والمنصف ١/ ٣٣٢، والخصائص ١/ ٢٥٣.

الياء ؛ لأنّها مبدلة من الواو أكثر(١)، فاحمله على الأكثر، حتى يتبيّن لك»(٢).

قال ابن سيده في مادّة (زور) : « وإنما حملنا مجهول هذا الباب على الواو لكونها عيناً»(٣).

فهذان أمران أحدهما يقضي بكثرة الياء في المفكوك لخفّتها، والآخر يقضي بغلبة الواو على الياء في موضع العين، فلا غرابة أن يتقاربا في هذا الموضع للعلّتين المتضادّتين.

وفيما يلي أمثلة للمجرّد المفكوك بالياء وأخرى للمفكوك بالواو :

أ- المفكوك بالياء :

منه : الضّحّ، وهو الشّمس، قالوا فيه : الضّيح(٤)، فكّوا الحرف الأوّل من المثلين بقلبه ياء، لتخفيف اللّفظ.

ومنه : الإلّ، وهو كلّ حالة ظاهرة من حلف أو عهد أو قرابة، قال تعالى : ﴿ لا يَرْقُبُونَ في مُؤمنٍ إلاًّ ولا ذِمَّةً ﴾(٥)، وقالوا منه على لغة الفكّ بالياء : « إيل » ومنه قراءة عكرمة : (إيلاً ولا ذمّة). قال ابن جنّي : « طريق الصّنعة فيه أن يكون أراد (إلاًّ) كقراءة الجماعة، إلاّ أنّه أبدل اللاّم الأولى ياء لثقل الإدغام، وانضاف إلى ذلك كسرة الهمزة وثقل الهمزة، وقد جاء نحو هذا أحرف صالحة كدينار، لقولهم : دنانير، وقيراط، لقولهم : قراريط»(٦).

---

(١) أي : في موضع العين.

(٢) الكتاب ٣ / ٤٦٢ .

(٣) المحكم (زور) ٩ / ٨٧ .

(٤) ينظر : بقية الخاطريات ٢٦ .

(٥) سورة التّوبة : الآية ١٠ .

(٦) المحتسب ١ / ٢٨٣ .

ومن المفكوك بالياء قولهم: ضَرَّه يضُرّه، وضاره يضيره، وفي حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: «فدخل عليّ رسول الله ﷺ وأنا أبكي، فقال: ما يبكيك يا هنتاه؟ قلت: سمعت قولك لأصحابك، فمنعت العمرة. قال: وما شأنك؟ قلت: لا أصلّي. قال: فلا يضيرك، إنما أنت امرأة من بنات آدم»(١).

أي: لا يضرّك. وأصل ضاره «ضَيَرَه» تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً.

ومن هذا قولهم: حاق به الشّيء يحيق حيقاً: نزل به وأحاط به، قال الرّاغب: «أصله حقّ، فقلب، نحو: زلّ وزالَ»(٢).

ومنه سَلّ يسلُّ وسالَ يسيل، لأنهما جميعاً مفارقة وانسلال.

وكذلك: ضفّة الوادي وضيفُهُ وضيفتُهُ(٣).

وفلّه يفلّه؛ إذا هزمه، وقالوا: فال رأيُهُ يفيل، لأنّ هذا إلى ضعف وضعة، كما يقول ابن جنّي(٤).

والذّمّ والذّيم والذّام، وهو نقيض المدح، أو العيب(٥).

وغمّه يغمّه، إذا ستره، والغيم من المفكوك بالياء، لأنّه يستر السّماء ويحجبها.

وهفّت الرّيح؛ أي: جرت، والهيف: الرّيح الحارّة الجارية، وهو من المفكوك بالياء.

ومَلّ الشّيء يملّه؛ أي: تركه، ومال عنه، بمعناه.

وشَعّ الضّوء: سطع وتفرّق، وذهب شعاعاً؛ بأي: أي: متفرقاً، وقالوا منه: شاع

(١) صحيح البخاري ٢/ ٥٦٥، ح (١٤٨٥).

(٢) المفردات (حاق) ٢٦٦.

(٣) ينظر: بقية الخاطريات ٢٦.

(٤) ينظر: بقية الخاطريات ٢٦.

(٥) ينظر: الصّحاح (ذمم) ٥/ ١٩٢٥، و(ذيم) ٥/ ١٩٢٦.

الشّيء يشيع: إذا تفرق[1].

وما تقدّم مفكوك فيه الحرف الأوّل من المثلين بقلبه ياء تخفيفاً.

ب- المفكوك بالواو:

وهو يشاكل في كثرته في هذا الموضع المفكوك بالياء، للعلّة المتقدّم ذكرها، ومنه قولهم: زلّ الشّيء يزِلّ، إذا تحرك أو زلق، وزال يزول مثله، وهو مفكوك من المدغم بقلب أوّل مثليه واواً تخفيفاً.

وأصله قبل الإعلال: زَوَلَ.

ومثله: عَسّ عساً: طاف باللّيل، وعاس عوساً مثله[2].

والفَغّة: تضوّع الرّائحة، ومثله: الفَوْغَة، وهي مفكوكة منه بقلب أوّل مثليه واواً.

وكذلك: جَبّ الشّيء يجبّه جبّاً ؛ أي: قطعه، فُكّ بالواو، فقالوا بعد الإعلال: جابه يجوبه جوباً، بمعناه[3].

ومنه: القطّ، وهو القطع بعامّة، والقوط هو القطعة من الغنم[4].

وهَعّ يَهُعّ هعّاً، وهاع يهوع، وهما بمعنى: قاء[5].

وفَرّ يفِرّ، وفار يفور ؛ لأنّه إذا فرّ فقد فارق موضعه، وكذلك فار يفور[6].

ومثله: مَرّ يمرّ ومار يمور.

(١) ينظر: بقية الخاطريات ٢٧.

(٢) ينظر: اللّسان (عس) ٦/١٣٩، و(عوس) ٦/١٥١.

(٣) ينظر: اللّسان (جبب) ١/٢٤٩، و(جوب) ١/٢٨٥.

(٤) ينظر: بقية الخاطريات ٢٦.

(٥) ينظر: اللّسان (همع) ٨/٣٧٢.

(٦) ينظر: بقيّة الخاطريّات ٢٦.

وهَنَّ ؛ إذا بكى، وهان يهون بمعناه.

وحَزّه يحزّه، إذا قطعه، وحازه يحوزه إذا اقتطعه من غيره، وهو قريب من معناه، كما يقول ابن جنّي(١).

وقالوا: الغَرّ، للشّقّ الذّي في الأرض، والغَوْر مثله.

وزَحّ الشّيء زَحّاً ؛ أي: دفعه ونحّاه عن موضعه، ومنه قالوا: زاح الشّيءَ زوحاً، وأزاحه(٢).

ولعلّ من المفكوك بالواو قولهم: رَثّتْ حبالك وراثت ؛ لأنّ هذه الألف هنا مجهولة الأصل في الظاهر، لا يدرى أواو هي أم ياء ؟ فتحمل على أوسع البابين، وهو الواو، لأنّها غالبة على عين الكلمة، كما تقدّم ذكره في قاعدتهم في معرفة المعتلّ في هذا الموضع.

ثانياً: الفكّ في المزيد:

يكثر الفكّ بالياء في المزيد ويقلّ فيه الفكّ بالواو، لأنّ المزيد أثقل من المجرّد، فيناسبه الفكّ بالياء ؛ لأنّها أخفّ من أختها الواو.

وفيما يلي أمثلة للمفكوك منه بأحد الحرفين:

أ- المفكوك بالياء:

وهو مشهور في صيغة (فِعّال) اسماً لا مصدراً، نحو: دِيباج، وأصله: دِبّاج، ففكّوا الإدغام بقلب أوّل المثلين ياء للتخفيف. ويدلّ على ذلك قولهم في جمعه: دبابيج(٣).

(١) ينظر: بقيّة الخاطريّات ٢٧.

(٢) ينظر: التّهذيب (زح) ٣/٤١٥.

(٣) ينظر: سرّ الصّناعة ٢/٧٤٣.

وكـذلك: ديوان، أصله: دِوّان، النّون فيـه لام، لقـولهـم دوّنت، ودُوَيوين في التّصغير.

ودِينار، أصله: دِنّار لقولهم: دنانير.

وقيراط، أصله: قِرّاط، لقولهم: قراريط.

وشيراز، وله جمعان: فمن قال: شراريز، كان أصله: شِرّاز، ومن قال: شواريز، كانت الياء عنده في شيراز مبدلة من الواو وأصله: شِوْراز، فلما سكنت الواو وانكسر ما قبلها قلبت ياء، فلما زالت الكسرة في الجمع، رجعت الواو، فقالوا: شَوَاريز.

ودِيماس، وهو السّجن والسّراب، فمن قال في جمعه: دماميس كانت الياء في مفرده مفكوكة من الميم الأولى المدغمة في قولهم: دِمّاس، ومن قال: دياميس، لم تكن الياء في مفرده مفكوكة بالإبدال، بل هي مزيدة للإلحاق بـ: «سِرداح»(١).

وعلّة الفكّ في ذلك كراهية التّضعيف مع الكسرة، فإن قيل في «ديوان»: إنّ الفكّ بالإبدال فيه أدّى إلى اجتماع الياء والواو مع سبق الأولى منهما بالسّكون، فهلا قلبت الواو ياء؟ قيل: إنّ إبدال الواو يلزمهم أن يقولوا: دِيّان، فيعودوا إلى نحو ما فرّوا منه، وهو التّضعيف المسبوق بكسرة(٢)، ولذا عطّلوا قاعدة اجتماع الواو والياء في هذا الموضع لضرب من الاستخفاف؛ لأنّ اجتماع التّضعيف والكسر أثقل من اجتماع الواو والياء مع سكون السّابق منهما.

ويرى بعض الباحثين المعاصرين في «دينار» وأشباهه أنّ التّغيير فيه هو من باب اختزال المشدّد والتّعويض عنه بمدّ حركة الحرف السّابق(٣).

---

(١) ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش ١٠/٢٦.

(٢) ينظر: الخصائص ٣/١٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/٢٦.

(٣) ينظر: أثر القوانين الصّوتية ٣٥٥.

ويرى بعضهم أنّ المشدّد خُفِّف ومُدّت الكسرة قبله لتكون كسرةً طويلة عوضاً عن ذلك التّخفيف(١)؛ لأنّهم يرون أنّ الحرف المشدّد حرف واحد أُطيلَ زمنه، وأنّ المعتلّ المسبوق بحركة من جنسه هو جزء من تلك الحركة، ويسمّونها: حركة طويلة. ومذهب القُدامى في المشدّد أرجح كما تقدّم في مصطلح: «التّشديد» في التّمهيد، وقد رأيت بأَخَرَة دراسة صوتيّة تحليليّة للدّكتور داود عبده(٢) رجّح فيها مذهب القدامى في الحرف المشدّد.

ب- المفكوك بالواو:

وهذا أقلّ من سابقه لثقل الواو، ومنه قولهم: انقضّ الجدار وانقاض، وأوّل المثلين في الأخير مفكوك بإبداله واواً، وتقدير «انقاض» قبل الإعلال «انْقَوَضَ» فقلبوا الواو ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها.

ومنه قولهم: تقوّض البناء؛ أي: انهدم مكانه.

ومثله: انجبّ الشّيء وانجاب، بمعنى انقطع، أو انخرق، فكّ ثانيهما بإبدال أوّل مثليه واواً، ثم حدث فيه من الإعلال ما حدث في سابقه.

المبحث الثّاني: الفكّ بحرف صحيح:

فكّ التضعيف بحرف صحيح هو أكثر مواضع هذه الدراسة خفاءً، لصعوبة القطع به لاحتمال الترادف؛ أي: أن يكونا أصلين، وقد وجدت من يقول به من القدامى، فيرى أنّ «الدَّعْق» مفكوك من «الدّقّ» كما سيأتي في (الفكّ بالعين) في هذا المبحث.

ورأيت في الدّارسين المعاصرين من يُقدم على القول به - أعني الفكّ بحرف صحيح

---

(١) ينظر: الحذف والتّعويض ٣٨٨.

(٢) ينظر: دراسات في علم أصوات العربية ٢٥.

ـ إقداماً لا تهيّب معه، وخاصّة الفكّ ببعض الحروف التي تشبه حروف العلّة في بعض صفاتها، كالنّون والميم والرّاء ، ومن أولئك الدّكتور إبراهيم أنيس في كتابه (في اللّهجات العربيّة) والدّكتور فوزي الشّايب في (أثر القوانين الصوتيّة في بناء الكلمة العربية) والدكتور احمد هريدي في (ظاهرة المخالفة الصوتيّة ودورها في نمو المعجم العربيّ) والمستشرق هورفتس Hurwitz في بحثه : Determinatives in Semitic speech الّذي يفترض فيه ان تكون الكلمات الكبيرة البنية الّتي تشتمل على راء أو ميم أو نون أو لام قد تولّدت نتيجة المخالفة بين صوتين متماثلين. ومثّل لذلك بالكلمات الآتية: حرجل (حجّل)، وجلمد (جمّد)، وفلطح (فطّح)، وعنكب (عكّب)، وعرقب (عقّب)، وقرمط (قمّط)، وهو يؤيّد افتراضه بقوله: « يوجد ـ غالباً ـ مقابلات مضعّفة للصّيغ السّابقة، وهذا يعني انّ العقل السّامي كان يعتبر هذه الصّيغ المزيدة مقابلة للصّيغ المضعّفة»[1]. كما يخرج بنتيجة مُلخّصها « انّ الحروف المائعة تعدّ عادة وسيلةً مخالفةٍ للتّضعيف في الصّيغ المضعّفة القديمة» .

وفيما يلي امثلة للمفكوك بحرف صحيح :

أوّلاً : الفكّ بالنون :

المفكوك بالنّون كثير، لعلّة نأتي على ذكرها بعد عرض الامثلة، فممّا فُكّ بالنّون قولهم: الجَرِبَّة والجرنبة، قال ابن سيده: « الجَرِبّة والجِرِنْبَة: الكثير، يقال: عليه عيال جَرِبّة... وإنّما قالوا: جَرَنبة كراهية التّضعيف»[2]؛ اي: فكّوه بقلب أوّل المثلين نوناً.

وقالوا: القُبّر والقُبّرة، فأرادوا تخفيفهما بالفكّ بالنّون، فقالوا: القُنبر والقُنبرة، وهو ضرب من الطّير[3].

(١) ص ٤٨، ٤٩.

(٢) المحكم (جرب) ٧ / ٢٨٢.

(٣) ينظر: اللّسان (قبر) ٥ / ٦٩.

وقالوا: السّبّة: الدّهر، وخفّفوه فقالوا: السّنبة[1].

ومنه قولهم للذّي يؤكل: الرُّزّ والرُّنز، وهي لغة لعبد القيس[2]. قال ابن سيده في مادّة: (رزز): «الرُّزّ والرُّنز: لغة[3] في الأرُزّ، الأخيرة لعبد القيس، وإنّما ذكرتها هنا لأنّ أصل رُنْز: رُزّ، فكرهوا التّشديد، فأبدلوا من الزّاي الأولى نوناً، كما قالوا: إنجاص في إجّاص، وإن لم تكن النّون مبدلة فالكلمة ثلاثيّة»[4]. يعني: غير مضعّفة.

ومثله: الحَظّ والحَنْظ، ونقل أبو حيّان عن كتاب «التّصريف» لأبي العلاء المعرّيّ قوله: «قال قوم: إنّ من العرب من يبدل من أوّل المدغم المضعّف نوناً، فيقولون في حَظٌّ: حَنْظ»[5].

ومنه: الإجّار والإنجار، وهو السّطح الذّي ليس حوله ما يردّ السّاقط عنه، قال ابن منظور: «والإنجار، بالنّون، لغة فيه»[6]. أي: أنّهم فكّوا أوّل المثلين بإبداله نوناً ليخفّ اللّفظ.

ومثله: الإجّاص والإنجاص، وهو نوع من الثّمر.

والإجّانة والإنجانة، وهي المِرْكن[7].

والأُتْرُجّ والأُتْرُنج، وهو شجر طيب الرّائحة.

---

(١) ينظر: الجمهرة ١/ ٣٤١.

(٢) ينظر: الصّحاح (أرز) ٣/ ٨٦٣.

(٣) الوجه أن يقول: لغتان.

(٤) المحكم (رزز) ٩/ ٩.

(٥) الارتشاف ١/ ٣١٥.

(٦) اللّسان (أجر) ٤/ ١١.

(٧) ينظر: اللّسان (أجن) ١٣/ ٨.

وذهب بعض الباحثين إلى أن الخنْزير أصله الخِزّير[١]، وأن العَنكبوت والسُّنبلة أصلهما: العَكّبوت والسُّبُّلة[٢].

ولعلّ أصل القُنْفُذ: القُفُّذ.

ومثل هذه الأمثلة كثير في العربيّة، لا مجال لحصرها في هذه الدّراسة الوجيزة، ففكّ التّضعيف بالنّون ظاهرة لغويّة معروفة في أكثر اللّغات السّامية، واللّهجات القديمة في العراق والشّام وغرب البحر الأحمر. يقول بروكلمان عن المخالفة بين الأصوات ـ ومنها فكّ التّضعيف ـ إنّها تقع «في كلّ اللّهجات، ولاسيما في الآراميّة، وذلك كثير في المنداعيّة على الأخصّ، وفي الآشوريّة ؛ يفكّ التّضعيف في الأصوات الأسنانيّة والغاريّة بإقحام نون ؛ ففي آرامية العهد القديم: tidda > tinda (ستعرف)... وفي الأمهريّة والآشوريّة توجد هذه المخالفة كذلك بين الأصوات المضعّفة»[٣].

وقد ربط الدّكتور فوزي الشّايب بين ظاهرة المخالفة بالفكّ بالنّون وزيادة النّون في بعض الصّيغ في العربيّة، فجعل النّون في الصّيغ المزيدة بها عوضاً عن اختزال الحرف، باصطلاحه ؛ أي: حرفاً مفكوكاً بالإبدال من أحد المثلين، وذكر من أمثلة ذلك مما يصلح لهذه الموضع ـ أعني الفكّ بإبدال أوّل المثلين ـ بعض الأبنية، منها[٤]:

١- (فَعَنْلَل) نحو: حَجَنفل وغَضَنفر، أصلهما: عنده: حَجَفّل وغَضَفّر.

٢- (فَعَنْلَى) نحو: حَبَنطى، وسَبَندى، أصلهما عنده: حَبَطّى، وسَبَدّى.

٣- (افْعَنْلَلَ) نحو: اقْعَنْسَسَ، واحْرَنْجَمَ، أصلهما عنده: اقْعَسَّسَ، واحْرَجَّمَ.

٤- (افْعَنْلَى) نحو: احْرَنْبَى، واحْبَنْطَى، أصلهما عنده: احْرَبَّى واحْبَطَّى.

(١) ينظر: أثر القوانين الصّوتية ٢٧٥.

(٢) ينظر: أثر القوانين الصّوتية ٢٧٣.

(٣) فقه اللّغات السّامية ٧٥، ٧٦.

(٤) ينظر: أثر القوانين الصّوتية ٢٧٧.

فوزنُ هذه الأبنية على الأصل عنده على التّوالي: (فَعَلَّل) و(فَعَلَّى) و(افْعَلَّلَ) و(افْعَلَّى).

وأضاف إلى تلك الأبنية وزنين مما جاء على أربعة أحرف مما ثانيه نون، يرى أنهما من المفكوك، وهما:

١- (فَنْعَل) نحو: جَنْدَلَ، فهو قبل الفكّ جَدَّلَ، وكذلك: عَنْسَل وعَنْبَل.

٢- (فُنْعُل) نحو: جُنْدُب وعُنْصُر، فالأصل عنده هو المشدّد: جُدَّب وعُصَّر، والنّون عوض عن الجزء المختزل، أي: فُكّ بها التّضعيف.

وهو يرى - في الجملة - أنّ «كلّ الصّيغ الاسميّة الّتي زيدت النّون في حشوها... الأصل فيها التّشديد، والنّون فيها تعويض عن الجزء المختزل»[١].

ويظهر لي أنّ في هذا الإطلاق نوعاً من الغلوّ، يؤدّي إلى إلغاء زيادة النّون حشواً، ولعلّ الصّحيح إقرار زيادة النّون حشواً، والاكتفاء بالحكم على ما ورد فيه صورتان من الألفاظ، أعني الأصل والمفكوك في اللّفظ الواحد، ولقائل أن يقول: إنّ اللّغة لا يحاط بها، فلعلّ الأصل المشدّد في بعضها هو مما لم تحفظه معاجم اللّغة، وقد فاتها من لغة العرب ما فاتها، مما لم يسمعه جُمّاع اللّغة، أو هو مما درس في الزّمن الأوّل، وتُنُوسي، واستغنت عنه اللّغة بفرعه، وقد درس من كلام العرب كثير، كما يقول الكسائي[٢].

وهذا وجه من القول لا يردّ، ولكن يمكن أن نطمئن إلى شيء مما سمع من مزيد النّون في حشوه، مما جاء على بناء (فَعَنْلَى) نحو: «زَوَنْزَى» وهو المتحذلق المتكاوس، والأصل فيه: «زوزّى» وهو مسموع[٣].

(١) أثر القوانين الصّوتية ٢٧٧.

(٢) ينظر: التّهذيب (مسح) ٤/٣٤٧، واللّسان (مسح) ٢/٥٩٤.

(٣) ينظر: اللّسان (زوز) ٥/٣٥٩.

وكذلك مما جاء على بناء (فُعْنَلى) مثل: «حُظُنْبَى» وهو الظّهر، أصله: حُظُبّى، وهو مسموع(١).

ومما جاء على بناء (فَنْعُول) مثل: «خَرنُّوب» أصله: خَرُّوب، وهو شجر الينبوت، قال فيه ابن سيده: «وأراهم أبدلوا النّون من إحدى الرّاءين كراهية التّضعيف، كقولهم: إنجانة في: إجّانة»(٢).

ولقائل أن يقول: إنّ مثل هذه الأبنية يأتي منها المفكوك بالنّون كالأمثلة السّابقة، ويأتي منها المزيد بالنّون من غير فكّ، فلعلّ منه ما لم يسمع فيه الأصل المضعّف. فأقول: هذا حقّ.

وعلّة كثرة الفكّ بالنّون أنها تشبه حروف العلّة (المدّ واللّين) في أشياء، منها الغنّة الّتي في النّون، فهي كاللّين في حروف العلّة، ومنها اجتماعها في الزّيادة معهنّ ومعاقبتها لهن في الموضع الواحد(٣)، كما في: شَرَنْبَث وشُرابث، وهو الغليظ الكفّين، وعَصَنْصَر، وعَصَيصر، اسم موضع، وأنها تكون علامة للجمع في نحو: قُمْنَ جواريك، كما قالوا: قاموا إخوتك، على لغة (أكلوني البراغيث) وتكون علامة للرّفع في الأفعال الخمسة، والألف تكون علامة للرّفع في المثنّى، والواو علامة للرّفع في الجمع السّالم، والياء علامة للنّصب والجرّ في الجمع السّالم والمثنّى، وتكون النّون ضمير الفاعلات في نحو: الهندات يَقُمْنَ كما تكون الواو ضمير الفاعلين، إذا قلت: الزّيدون يقومون، وتكون الياء ضميراً للفاعل إذا قلتَ للمخاطبة: أنتِ تقومين(٤)، ولهذه المشابهة كثر الفكّ بها.

(١) ينظر: اللّسان (حظب) ١/٣٢٣.

(١) المحكم (خرب) ٥/١١٠.

(١) ينظر: سرّ الصّناعة ٢/٤٣٨، ٤٣٩.

(١) ينظر: شرح التّصريف للثمانيني ٥٤٣-٥٤٦.

ثانياً: الفكّ بالرّاء:

وهو قليل في العربيّة، وقد ذكر بعض الباحثين أن بعض الرّباعيّات قد تكوّنت بإضافة الرّاء إلى الثّلاثيّ نتيجة للمخالفة الصّوتيّة النّاتجة عن فكّ التّضعيف، كما في «قَرْطَمَ» قالوا: أصلها: «قَطَّمَ» وزعموا أنّ «قَرْطَبَ» مفكوكة من «قَطَّبَ»[(١)].

وذكر الدّكتور رمضان عبدالتّوّاب - رحمه الله - أن أصل «قرنبيط» «قنّبيط»[(٢)]، فيكون الفكّ فيهما بالرّاء.

ثالثاً: الفكّ بالعين:

وهو نادر، و لعلّ من أمثلته قولهم: الدّقّ والدّعْق، قُلبت الأولى من المشدّد عيناً للتّخفيف، وقد أشار إلى ذلك بعض اللّغويّين القُدامى، ووصفهم ابن سيده بأنهم من ضَعَفَة أهل اللّغة، قال: «وقال بعض ضَعَفَة أهل اللّغة: الدّعق: الدّقّ، والعين زائدة، كأنّها بدل من القاف الأولى، وليس بصحيح»[(٣)].

ورأيُ ابن سيده يتّفق مع رأي جمهور القدامى في أنّ العين لا تزاد ولا تبدل من القاف، إلاّ أنّ فكرة المخالفة الصّوتيّة بالفكّ ترجح رأي من أشار إليهم ابن سيده بالضّعفة، ولذا يرى بعض الباحثين المعاصرين[(٤)] أنّ العين قد تستخدم لتحقيق المخالفة بفكّ التّضعيف بها، وليس للزّيادة.

رابعاً: الفكّ بالسّين:

وهو نادر - أيضاً - ومثاله: «اسْتَخَذَ» وأصله: «اتَّخَذَ» وقد فطن إلى ذلك سيبويه، قال: «وقال بعضهم: استخذ فلان أرضاً، يريد اتّخذ أرضاً، كأنهم أبدلوا

(١) ينظر: نشوء الفعل الرّباعيّ ٤٣.

(٢) ينظر: لحن العامة والتّطوّر اللّغويّ ٤٠.

(٣) المحكم (دعق) ١/ ٩٨.

(٤) ينظر: ظاهرة المخالفة الصّوتية ٧٩.

السّين مكان التّاء في اتّخذ، كما أبدلوا حيث كَثُرَتْ في كلامهم وكانتا تاءين، فأبدلوا السّين مكانها كما أبدلت التّاء مكانها في ستٍّ[1]، وإنما فُعِلَ هذا كراهية التّضعيف»[2].

ووافقه المبرّد ـ فيما نسب إليه[3] ـ وابن سيده[4].

وذكر ابن جنّي فيه وجهين هذا أحدهما والآخر: «أنه يجوز أن يكون أراد (اسْتَتْخَذَ) أي: استفعل، فحذفت التّاء الثّانية الّتي هي فاء الفعل، كما حذفت التّاء الأولى من قولهم: تَقَى يَتَقِي، وأصله: اتَّقَى يَتَّقِي، فحذفت التّاء الأولى الّتي هي فاء الفعل»[5].

(١) لأنّ أصلها: سدس.

(٢) الكتاب ٤ / ٤٨٣.

(٣) ينظر: اللّسان (أخذ) ٣ / ٤٧٤.

(٤) ينظر: المحكم (تخذ) ٥ / ٩٢.

(٥) سرّ الصّناعة ١ / ١٩٨.

الفصل الثاني

الفكّ بإبدال ثاني المثلين

والفكّ في هذا الموضع يكون بحرف معتلّ ويكون بحرف صحيح أيضاً، وفيما يلي تفصيل النّوعين:

المبحث الأوّل: الفكّ بحرف معتلّ:

المفكوك بالياء هو الكثير الغالب فيما فكّ فيه ثاني مثليه، لأنّ الفكّ في ثاني المثلين يكون غالباً في لام الكلمة، مثل: أمْلَلَ وأملى، أو ما يشبه اللاّم، وهو الحرف الثّالث من الثّلاثيّ مضعّف العين قبل تحويله بالفكّ إلى الرّباعيّ المضاعف، مثل: حَثَّث وحَثْحَثَ، كما سيأتي، واللاّم موضع ثقل، فكثر الفكّ بالياء، لأنّها أخفّ من الواو، ألا ترى أنّ الياء تغلب على الواو في لام الكلمة في عموم كلام العرب، ولذا حمل علماء اللّغة الألف المجهولة والهمزة المنقلبة مجهولة الأصل الواقعتين لاماً على الياء ما لم يصادف ذلك إهمال الجذر اليائيّ، قال ابن جنّي: «الياء أغلب على اللاّم من الواو عليها»(١).

والفكّ بالياء يكون في المجرّد ويكون في المزيد، ولا فرق في ذلك بين الأسماء والأفعال، لأنّ الكلمة المفكوكة تتصرّف فيأتي منها الفعل والاسم.

وفيما يليّ عرض للمفكوك في هذا النّوع، أعني: المعتّل:

أوّلاً: المجرّد:

وتكاد تنحصر أمثلته في نوعين:

مجرّد الثّلاثيّ.

ومجرّد الرّباعيّ المضاعف.

(١) المقتضب في اسم المفعول ٢٥، والمبهج ٨٥.

أ ـ مجرّد الثّلاثيّ:

ومن أمثلته في الياء قولهم: لا أملاه ؛ أي: لا أملّه، قال ابن منظور: «وهذا على تحويل التّضعيف»(١)، أي: على الفكّ بإبدال ثاني مثليه ياء وتحريك أوّلهما، وتقديره قبل الإعلال: لا أمْلَيَه، تحركت الياء وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً.

ومنه: غبا الذّئب بمعنى غَبَّ ؛ أي: جاءهم يوماً بعد يوم، وأنشد الأمويّ:

وفي بني أمّ زُبَيرٍ كَيْسُ   على الطّعامِ ما غبا غُبَيسُ(٢)

قال الجوهريّ: «وغبا، أصله: غبَّ، فأبدل من أحد حرفي التّضعيف الألف، مثل: تَقَضَّى، أصله: تَقَضَّضَ، يقول: لا آتيك ما دام الذّئب يأتي الغنم غِبّاً»(٣).

وغَبَا في الإعلال كسابقه ؛ أي: أنّ أصله غَبَيَ، فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

ويقول القائل: لا وربْيِكَ لا أفعل كذا ؛ أي: لا وربِّكَ، ففكّ التّضعيف بإبدال ثاني المثلين ياء(٤).

ومن أمثلة المفكوك بالواو قولهم في كلّ بحر أو نهر إذا فاض: طَمَّ يطمّ، وطَمَا يطمو، ويقال بالياء، أيضاً(٥).

وقولهم: جَلَّ من بلده يجلّ جلولاً، وجلا يجلو جلاء(٦)، وهو مفكوك بالواو، ثم أعلت لتحركها وانفتاح ما قبلها.

(١) اللّسان (ملل) ١١/ ٦٢٩.

(٢) ينظر: الصّحاح (غبس) ٣/ ٩٥٥، ومجمع الأمثال ٢/ ٢٣٩.

(٣) الصّحاح (غبس) ٣/ ٩٥٥.

(٤) ينظر: المحتسب ٢/ ٢٨٤، وشرح المفصل ١٠/ ٢٤، واللّسان (ربب) ١/ ٣٩٩.

(٥) ينظر: القلب والإبدال (ضمن الكنز اللّغويّ ٦٠، ٦١).

(٦) ينظر: القلب والإبدال (ضمن الكنز اللّغويّ ٦٠).

وقولهم: ذرّ الشّيءَ يذُرُّه وذراه يذروه(١)؛ إذا أخذه بأطراف أصابعه ثم نشره، فطارت به الرّيح.

وقولهم: هَفَّ الرّجل يَهِفُّ هفيفاً، إذا أسرع في السّير، وقالوا في مفكوكه بالواو: هَفَا يهفو هَفْواً(٢).

بـ- مجرّد الرّباعيّ المضاعف:

وهو ما ماثل فاؤه لامَه الأولى وعينه لامَه الثّانية، مثل: «دَهْدَهْتُ» الحجر، قالوا فيه: دَهْدَيْتُ الحجر فتَدَهْدَى، أي دحرجته فتدحرج، قال ذو الرّمّة:

كما تَدَهْدَى من العَرْضِ الجلاميدُ(٣)

والفكّ في هذا لثاني المثلين، وهي الهاء الثّانية في «دهده» على الرّغم من انفصالها بحرف الدّال؛ لأنّ تكرير الحرفين بمنزلة تكرير الحرف الواحد، كما يقول سيبويه(٤).

ومن هذه البابة «صَهْصَيْتُ» أصله: صَهْصَهْتُ، إذا قلت: صَهْ صَهْ، بمعنى: اسكت، فالياء فيه بدل من الهاء الثّانية، لكراهية التّضعيف(٥).

وكذلك فعلوا في: ضَوْضَيْتُ، وقَوْقَيْتُ، أصلهما: ضَوْضَوْتُ وقَوْقَوْتُ وقد نبّه على ذلك سيبويه، وبيّن طريقة الفكّ فيه وعلّته، قال: «ضَوْضَيْتُ وقَوْقَيْتُ بمنْزلة ضَعْضَعْتُ، ولكنهم أبدلوا الياء، إذ كانت رابعة. وإذا كرّرت الحرفين فهما بمنْزلة تكرير الحرف الواحد، فإنّما الواوان ههنا بمنْزلة ياءي حَيِيْتُ وواوي قُوَّةٍ؛ لأنك

(١) ينظر: اللّسان (ذرر) ٤/٣٠٣، و(ذرا) ١٤/٢٨٢.

(٢) ينظر: اللّسان (هفف) ٩/٢٣٨، و(هفا) ١٥/٣٦٢.

(٣) ديوان ذي الرّمّة ٢/١٣٦٨.

(٤) ينظر: الكتاب ٤/٣٩٣.

(٥) ينظر: شرح المفصل ١٠/٢٥، ٢٦.

ضاعفت، وكذلك: حاحَيْتُ وعاعَيْتُ وهاهَيْتُ، ولكنهم أبدلوا الألف لشبهها بالياء؛ فصارت كأنّها هي... كما أنّ دَهْدَيْتُ هي - فيما زعم الخليل - دَهْدَهْتُ، بمنْزلة: دحرجت، ولكنه أبدل الياء من الهاء لشبهها بها، وأنّها في الخفاء والخفّة نحوُها، فأبدلت كما أبدلت من الياء في هذه»[1].

ونقل ابن سيده «دَهْدَهْتُ» و«دَهْدَيْتُ» وأنهما لغتان، قال: «فمن ذلك دَهْدَهْتُ الحجر ودَهْدَيْتُهُ، زعم الفارسيّ أنهما لغتان: الهاء في تميم، والياء في أهل العالية»[2].

ثانياً: المزيد:

ولا يكون الفكّ فيه إلاّ بالياء؛ لأنها في المزيد تكون رابعة فأكثر، وهو موضع ثقيل، فناسب الفكّ فيه بالياء؛ لأنها أخفّ من الواو، كقولهم: أمْلَيْتُ الكتاب، وإنما أصله قبل الفكّ: أمْلَلْتُ، فأبدلت اللام الآخرة، وهي ثاني مثليه ياء هرباً من التّضعيف[3]، وقد جاء هذا اللّفظ في القرآن الكريم بالوجهين جميعاً، قال تعالى: ﴿ وليُمْلِلِ الذي عَلَيْه الحقُّ ﴾[4]، وقال: ﴿ فهي تُمْلَى عَلَيْه بُكْرَةً وأصيلاً ﴾[5].

ويرى ابن يعيش أنهما لغتان؛ «لأنّ تصرّفهما واحد، تقول: أملَى الكتاب عليه إملاء، وأملّه عليه إملالاً، فليس جعل أحدهما أصلاً والآخر فرعاً بأولى من العكس»[6].

والحقّ أنّ تصرّفهما جميعاً لا يمنع أن يكون أحدهما أصلاً للآخر، فقد يستقلّ الفرع من المفكوك وغيره بنفسه ويتصرّف تصرّف الأصل لكثرة استعماله، ولذا

(١) الكتاب ٤/٣٩٣.

(٢) المخصص ١٣/٢٨٧.

(٣) ينظر: سرّ الصناعة ٢/٧٥٨.

(٤) سورة البقرة: الآية ٢٨٢.

(٥) سورة الفرقان: الآية ٥.

(٦) شرح المفصل ١٠/٢٤.

نرى المعجميّين يجعلون الفرع المعتلّ في جذر مستقل، مع قولهم بأنّ هذا من ذاك، مفكوك منه، ومحول عنه، أو مبدل منه، كما تقدّم في كثير من الأمثلة فيما سبق من هذا البحث.

ومن المفكوك في المزيد قولهم: ائتمى بالشّيء، بمعنى: ائتمّ به[1]، قال كُثَيِّر:

نزورُ امرءاً أمّا الإلهَ فيتّقي وأمّا بفعلِ الصّالحين فيأتمي[2]

قال ابن الأعرابيّ: «أراد يأتمُّ، فأبدل ثاني المثلين ياء»[3]، وحرك أوّلهما بالكسرة، فيكون تقديره: يأتَمِيُ على وزن (يفتعِلُ) ثم خففه بالسّكون، لثقل الحركة على المضارع المعتلّ في هذا الموضع، فقال: يأتَمِي.

ومنه: «دافٍ» (دافي) مفكوك «دافِفٍ» قال ابن سيده: «فأمّا قول الرّاجز:

والنَّسْرُ قَدْ يَنْهَضُ وَهْوَ دافِي

فعلى محوّل التّضعيف، وإنما أراد: وهو دافِفٌ، فقلب الفاء الأخيرة ياء، كراهية التّضعيف»[4].

قال ابن عصفور: «وليس قول من قال: إنّ الياء غير مبدلة من دال، وجعله من: الصَّدَى، الذّي هو الصّوت بشيء، وإن كان أبو جعفر الرّستميّ قد ذهب إليه؛ لأنّ الصَّدى لم يستعمل منه فعل، فحمله على أنّه من هذا الفعل المستعمل أولى»[5].

ومنه قولهم: ضادّه وضاداه، قال ابن بُزُرج: «يقال: ضادى فلانٌ فلاناً وضادّه، بمعنى واحد»[6].

(١) ينظر: اللّسان (أمم) ١٢/ ٢٦.

(٢) ديوان كثير ٣٠٠.

(٣) ينظر: سرّ الصّناعة ٢/ ٧٦٠.

(٤) المحكم (دفف) ٩/ ٢٢٥.

(٥) الممتع ١/ ٣٧٦.

(٦) اللّسان (ضود) ٣/ ٢٦٧.

وحمل الدّكتور فوزي الشّايب كلّ ما جاء على (فَعْلَى) من الأفعال، نحو: جَعْبَى، وسَلْقَى، وخَنْظَى، وغَنْظَى على فكّ ثاني مثليه، قال: «فالأصل من هذه الأفعال ينبغي أن يكون: جَعَبَّ وسَلَقَّ وخَنْظَظَ وغَنْظَظَ، وذلك لقولهم: جَعْبَيْتُ وسَلْقَيْتُ وخَنْظَيْتُ وغَنْظَيْتُ، قال في اللّسان[1]: وربما قالوا: جَعبيته جعباء فتجعبى، يزيدون فيه الياء، كما قالوا: سَلْقَيْتُهُ من سَلَقَه»[2].

وقال: «ونحن نعدّ الياء ههنا عوضاً من صامت محذوف مماثل للصّامت السّابق للياء، وذلك لأنّه قد اطّرد أو كثر التّعويض بالياء عن أحد المثلين المتتابعين، ومن ثم فالياء عندنا عوض وليست زائدة زيادة محضة»[3].

وأراني لا أذهب إلى المدى الأقصى الّذي ذهب إليه الدّكتور الشّايب حينما حمل كلّ ما ورد في كلام العرب من الأفعال في وزن (فَعْلَى) على هذا الباب أعني: فكّ ثاني مثليه، لأنّ كثيراً من ذلك يحتاج إلى سماع يثبته.

كما أنني أفسر التّغيير الطّارئ على الكلمة بأنّه فكّ لثاني المثلين بالإبدال، وليس حذفاً وتعويضاً، ولكنّ الخلاف ـ هنا ـ يسير.

ويحمل الدّكتور الشّايب على هذا الباب ـ أيضاً ـ كلّ ما جاء على (فَعَنْلَى) نحو: حَبَنْطَى وسَبَنْدَى وقَرَنْبَى، فيكون أصل هذا البناء ـ إن صحّ هذا الرّأي ـ: (فَعَنْلَل) وأصل تلك الكلمات: حَبَنْطَط وسَبَنْدَد وقَرَنْبَب، ثم خولف بين المثلين المتتابعين[4].

وبالطّريقة نفسها عند «الشّايب» يُحكم على ما جاء على (فَعَلَّى) نحو: حَبَرْكَى وضَبَغْطَى، أي: أنّ الأصل قبل الفكّ: حَبَرْكَكٌ وضَبَغْطَطٌ، ثم خُولف بين

(١) ينظر: اللّسان (جعب) ١/ ٢٦٧.

(٢) أثر القوانين الصّوتية ٣٦٦.

(٣) أثر القوانين الصّوتية ٣٦٦.

(٤) ينظر: أثر القوانين الصّوتية ٣٦٧، ٣٦٨.

المثلين، أي: فُكَّ ثانيهما بالإبدال.

وكذلك ما جاء على (افْعَنْلى) مثل: احْرَنْبَى واحْبَنْطى(١). ويُعضّد هذا ما رواه الأزهريّ عن اللّحيانيّ قال: «اكْلَنْدَى الرّجل واكْلَنْدَدَ، إذا اشتدّ»(٢).

والألف في كلّ ما تقدّم من تلك الأوزان منقلبة عن ياء، وقد أعلّت لتحرّكها وانفتاح ما قبلها.

ثالثاً: الجمع الأقصى:

يأتي فكّ ثاني المثلين في بعض صيغ الجمع الأقصى تخفيفاً لاجتماع ثقلي الجمع والتّضعيف، ومنه:

١- (فَعَاليل) و(فَعَالِل)

ومنهما قولهم في جمع: «العُنْجُوج» وهو الرّائع من الخيل، أو الجواد: عناجيج، وربما حذفوا الياء فقالوا: عناجج، على وزن (فَعَالِل) ثم فكّوا ثاني المثلين بالياء، فقالوا: عناجي، وأنشد ابن الأعرابيّ:

إنْ مَضَى الحَوْلُ ولم آتِكُمْ بعَنَاجٍ تَهْتَدي أحْوَى طِمِرْ(٣)

وهو يروى: بعناجٍ، وبعناجي، فمن رواه: بعناجٍ، فإنّه أراد: بعناجج، أي: بعناجيج، فحذف الياء للضّرورة، فقال: بعناجج، ثم فكّ التّضعيف بقلب ثاني المثلين ياء، فصار على وزن جوارٍ، والتّنوين لنقصان البناء.

ومن رواه: عناجي جعله كقول القائل:

ولِضَفَادي جَمّةٍ نَقَانِقُ(٤)

(١) ينظر: أثر القوانين الصّوتية ٣٦٧.

(٢) التّهذيب (كلند) ١٠/ ٤٣٣.

(٣) ينظر: اللّسان (عنج) ٢/ ٣٣٠.

(٤) ينظر: اللّسان (عنج) ٢/ ٣٣٠.

٢- (مَفاعِل)

ومنه «مآيم» في قول الشّاعر فيما حكاه ثعلب:

فلولا سِلاحي عِندَ ذاكَ وغِلْمَتي
لرُحْتُ وفي راسي مآيمُ تُسْبَرُ(١)

وهو جمع: آمَّة، وهي الشّجّة الّتي تبلغ أمّ الدّماغ، وأصله: مآمّ، فكَرِهَ التّضعيف فيه، ففكّه بإبدال الميم الثّانية ياء، فقال: مآمي على وزن (مفاعل) ثم قدّم لام الكلمة على عينها، على طريقة القلب المكانيّ، فقال: مآيم(٢).

٣- (فَياعِل)

ومنه قولهم في جمع: ديجوج، وهو اللّيل المظلم: دياجٍ، وأصله: دياجيج، ثم حذفت الياء، فقالوا: دياجِج، فقلبوا ثاني المثلين ياء تخفيفاً فقالوا: دياجٍ، فصار من قبيل المنقوص(٣).

٤-(أفَاعِل)

ومنه قولهم في جمع الحَظّ: أحُظٌّ على وزن (أفْعُل) جمع قلّة، وجمعوه جمعاً أقصى فقالوا: أحاظٍ، وهو منقوص، وأصله قبل فكّ ثاني المثلين: أحاظّ.

وله وجه آخر، وهو أن يكون الفكّ وقع في جمع القلّة، فقالوا: أحظٍ، بعد الإعلال، ثم جمعوا المفكوك فقالوا: أحاظٍ(٤).

(١) ينظر: اللّسان (أمم) ١٢/ ٣٣.

(٢) ينظر: اللّسان (أمم) ١٢/ ٣٣.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠/ ٢٦.

(٤) ينظر: اللّسان (حظظ) ٧/ ٤٤٠.

المبحث الثّاني: الفكّ بحرف صحيح:

أوّلاً: المجرّد:

وهو أكثر خفاء من المفكوك بحرف معتلّ، لاحتمال التّرادف، وتقارب الأصلين، و لكن حمله على المفكوك وجه مقبول، ولعلّ منه: قولهم: نصّ فلان الشّيءَ؛ أي: رفعه، وكلّ ما أظهر فقد نُصّ؛ أي: رفع وأقيم، فيكون قولهم: نَصَبَ فلانٌ الشّيءَ، أي: رفعه وأقامه[1] مفكوكاً منه.

ولعلّ منه أيضاً: بتّ الشّيء، وبتره: قطعه.

وبثّ الشّيء، وبثره: فرّقه.

وثعّ الماءَ، وثعبه: أجراه.

وبقّ الشّيءَ، وبقره: شقّه وفتحه.

وثلّه، وثلمه: أفسده.

وجذّه، وجذمه: قطعه.

وخزّه، وخزمه: خرمه.

وصدّ عن الشّيء، وصدف عنه.

وهدّه، وهدمه.

ورصّه، ورصفه.

وشمّ بأنفه، وشمخ به.

ولبّ في المكان، ولبث فيه.

وكلّ ذلك يبدو مفكوكاً فيه المضعّف بقلب ثاني مثليه حرفاً صحيحاً، ومثله كثير، وفي بعضه خفاء، أو تغيير يسير في دلالة المفكوك لا تبعده عن أصله المضعّف.

(١) ينظر: الصّحاح (نصب) ١/٢٢٤، و(نص) ٣/١٠٥٨.

ومن الخفيّ منه «بَسَنٌ» في قولهم: حَسَنٌ بَسَن، قيل: إنّه إتباع، وقيل: إنّ نونه زائدة، أو مفكوكة من تضعيف السّين، وأصله: بَسٌّ. قال أبو عليّ القالي: «يجوز أن تكون النّون في بَسَنٍ زائدة، كما زادوا في قولهم: امرأة خَلْبَنٌ، وهي الخلاّبة، وناقة عَلْجَن، من التَّعَلّج، وهو الغِلَظُ... فكان الأصل في بَسَنٍ: بَسًّا، وبَسٌّ مصدر بَسَسْتُ السّويق أَبُسّه بَسًّا، فهو مبسوس؛ إذا لتَتَّهُ بسمن أو زيت ليكمُل طيبه، فوضع البَسُّ موضع المبسوس، وهو المصدر، كما قلت: هذا درهم ضرب الأمير، تريد مضروبه، ثم حُذفتْ إحدى السّينين، وزيد فيه النّون، وبُني على مثال حَسَن، فمعناه حَسَن كامل الحُسْن.

وأحسن من هذا المذهب الّذي ذكرناه أن تكون النّون بدلاً من حرف التّضعيف؛ لأنّ حروف التّضعيف تبدل منها الياء مثل: تظنّيت وتقضّيت وأشباههما... فلما كانت النّون من حروف الزّيادة، كما أنّ الياء من حروف الزّيادة، وكانت من حروف البدل كما أنها من حروف البدل، أبدلت من السّين، إذ مذهبهم في الإتباع أن تكون أواخر الكلم على لفظ واحد، مثل: القوافي والسّجع، ولتكون مثل: حَسَنٍ.

ويقولون: حَسَنٌ قَسَنٌ، فعمل بقَسَن ما عمل ببَسَن، على ما ذكرنا، والقَسُّ: تَتَبّع الشّيء وطلبه، فكأنّه حَسَنٌ مقسوس؛ أي: متبوع مطلوب»[1].

وما ذهب إليه القالي هنا في توجيه: «بَسَن» و«قَسَن» ومن أمر الفكّ فيهما وجه مقبول، نقله بعض العلماء[2]، من غير اعتراض عليه، ولا يأباه المعنى والتّحليل اللّغويّ للكلمتين، على الرّغم من خفائه.

ثانياً: المزيد:

وأعني بالمزيد هنا الأصل المضعّف قبل فكّ تضعيفه، ويبرز الفكّ فيه في ثلاثة أوزان: (فعّل) و(فَعَلّل) و(فَعّول / فُعّول) وما تصرّف منها:

(١) أمالي القالي ٢/٢١٦، ٢١٧.

(٢) ينظر: المزهر ١/٤١٦، ٤١٧.

أ- (فَعَّل)

يعدّ هذا الوزن أحد أصول ما يعرف عند الصّرفيّين بالرّباعيّ المضاعف، مثل: حَثْحَثَ وزَلْزَلَ، وقد تباينت آراؤهم أو مذاهبهم فيه، على نحو ما فصّلته في بحث «الرّباعيّ المضاعف في العربيّة».

ومن أبرزها مذهب الكوفيّين[1]، وبعض البصريّين[2]، وخلاصته أنّ الرّباعيّ هو ثلاثيّ الأصول، أي: أن أصل: زلزل مثلاً: زلّل، وأصل صَرْصَرَ: صَرَّرَ، بتضعيف العين، فاستثقل اللّفظ لتوالي الأمثال الثّلاثة، ففكّ ثاني الأمثال بإبداله حرفاً من جنس الحرف الأوّل في الكلمة، وهو فاؤها.

فأصحاب هذا المذهب لا يأخذون به على إطلاقه في كلّ رباعيّ مضاعف، بل يقفون به على ما كان ثالثه صالحاً للسّقوط مع سلامة المعنى، نحو: كفّه وكَفْكَفَهُ، وكَبَّه وكَبْكَبَهُ، أي: قلبه، وحثّه وحثحثه، فالحرف الثّالث بدل من التّضعيف في: كَفَّفَ، وكَبَّبَ، وحَثَّثَ، للتّخفيف.

ومن هذا «تَمَلْمَلَ» الرّجل؛ أي: تقلّب في فراشه، أصله: تَمَلَّلَ، ففكّ التّضعيف بإبدال ثاني أمثاله حرفاً من جنس فائه، وهو الميم[3].

ويقول الجوهريّ في قولهم: وخَبْخِبُوا عنكم من الظّهيرة، بمعنى: أبردوا، موضحاً فكّ التّضعيف وعلّته: «أصله: خبّبوا، بثلاث باءات، أبدلوا من الباء الوسطى خاء للفرق بين (فَعْلَل)[4] و(فَعَّل) وإنّما زادوا الخاء بين سائر الحروف؛ لأنّ في الكلمة خاء، وهذه علّة جميع ما يشبهه من الكلمات»[5].

(١) ينظر: مجالس ثعلب ٢/٤٦٧، والأضداد للأنباري ٢٣٦، والاقتضاب ٢٣٤.

(٢) ينظر: سرّ الصّناعة ١/١٨١.

(٣) ينظر: اللّسان (ملل) ١١/٦٣٠.

(٤) في الصّحاح ١/١١٨: فعلّل، وهو تحريف.

(٥) الصّحاح (خبب) ١/١١٨.

ويرى جمهور البصريّين أنّ ذلك رباعيّ، وأنّ الحرف الثّالث فيه أصل ليس مبدلاً من غيره، بل هو اللاّم الأولى للرّباعيّ(١).

ب- (فَعَلَّل)

ومما جاء عليه صَمَحْمَح ودَمَكْمَك، قيل فيهما بعد الفكّ: صَمَحْمَح ودَمَكْمَك، وهذا هو مذهب الكوفيّين، ذكره أبو البركات الأنباريّ(٢).

وعلّته عندهم أنّ العرب استثقلوا جمع ثلاثة أحرف متجانسة، فأبدلوا ثاني الأمثال منها حرفاً من جنس الحرف الثّاني في الكلمة، وهو العين.

وأنكر ذلك البصريّون وجعلوه من الثّلاثيّ المزيد بتكرير عينه ولامه، على وزن (فَعَلْعَل) واحتجّوا بأمور ذكرها أبو البركات الأنباريّ في «الإنصاف»(٣).

ومذهب الكوفيّين يتّسق مع طريقة العرب في تخفيف الأمثال بفكّ التّضعيف، وهو باب واسع في العربيّة.

ج- (فَعُّول / فُعُّول)

ومثال ذلك: «ذُرُّوح» قالوا فيه بعد فكّ ثاني مثليه بقلبه نوناً: ذُرْنُوح(٤).

ومنه: الخَرُّوب والخُرُّوب، وهو شجر الينبوت، واحدته خَرُّوبة، قالوا فيه بعد الفكّ: خَرنوب وخُرنوب وخُرنوبة. قال ابن سيده: «وأراهم أبدلوا النّون من إحدى الرّاءين كراهية التّضعيف، كقولهم: إنجانة، في إجّانة»(٥).

ويرى البصريّون أنّ النّون زائدة، وليست مبدلة، ووزنه عندهم: (فعنول) لأنّ النّون في موضع تطّرد فيه زيادتها، وهو أن تكون ثالثة ساكنة، غير مدغمة في مثلها.

(١) ينظر: الكتاب ٤/٢٩٤، والكامل ١/٨، ٩، والمنصف ٢/١٧٨.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٧٨٨-٧٩٢.

(٣) ٢/٧٩٢.

(٤) ينظر: الإبدال لأبي الطّيّب اللّغويّ ٢/٩٤.

(٥) المحكم (خرب) ٥/١٠٩، ١١٠.

الفصل الثّالث
الفكّ بإبدال ثالث الأمثال

يقع الفكّ في هذا النّوع في لام الثّلاثيّ المضعّف عند تضعيف عينه، إذ يتوالى فيه ثلاثة أحرف متماثلة، وهو المشهور عند علماء العربيّة القُدامى في ظاهرة الفكّ بالإبدال.

والفكّ في هذا النّوع لا يكون إلاّ بحرف العلّة، وهو الياء خاصة؛ لأنّ الفكّ في موضع اللاّم وهو موضع ثقل، والياء أخفّ من الواو. وقد عقد له سيبويه باباً، سماه: «باب ما شذّ فأبدل مكان اللاّم الياء لكراهية التّضعيف»(١).

وعقد له ابن السّكيت باباً سماه: «باب حروف المضاعف الّتي تقلب إلى الياء»(٢).

ومن أبرز أمثلته الّتي يتداولها أهل اللّغة:

«تظنّيْتُ» وأصله قبل الفكّ والإبدال: تَظَنَّنتُ؛ لأنّه (تفعّلتُ) من الظّنّ، توالى فيه ثلاث نونات: العين المضعّفة واللاّم، فآثروا تخفيفه بقلب ثالث الأمثال، وهذا المبدل هو الثّالث، لأنّ النّون الأولى المشدّدة حرفان، وليس حرفاً واحداً، وقد نصّ ابنُ مالك على أنّ المفكوك بالإبدال في هذا هو الحرف الثّالث(٣).

ومنه: «قصّيْتُ» أظفاري؛ أي: قَصَّصتُها(٤). و«تَفَضّيت» من الفضّة، حكاه ابن سيده عن سيبويه، قال: «أراد: تَفَضّضْتُ، ولا أدري ما عَنَى به؟ اتّخذتها أم استعملتها؟ وهو من تحويل التّضعيف»(٥).

(١) الكتاب ٤/ ٤٢٤.

(٢) القلب والإبدال (ضمن الكنز اللّغوي ٥٨-٦١).

(٣) ينظر: التّسهيل ٣١٦.

(٤) ينظر: أمالي ابن الشّجري ٢/ ١٧٢.

(٥) المحكم (فضض) ٨/ ١١٠.

ومنه: «تَمَخَّى» العظم؛ أي: تَمَخَّخه، وكذلك «يَتَسَنَّى» في قراءة حمزة الزيّات والكسائيّ في الوصل ﴿لم يَتَسَنَّ﴾(1)، أصله: لم يَتَسَنَّنْ. قال ابن جنّي: «قرأتُ على أبي عليّ بإسناده عن أبي عبيدة، قال: سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول: ﴿لم يَتَسَنَّ﴾ لم يتغيّر، هو من قوله تعالى: ﴿من حَمَإٍ مَسْنُون﴾(2) أي: متغيّر، فقلت له: ﴿لم يَتَسَنَّ﴾ من ذوات الياء، و﴿مَسْنُون﴾ من ذوات التّضعيف، فقال: هو مثل تَظَنَّيْتُ، وهو من الظّنّ. وأصله على هذا القول: لم يَتَسَنَّنْ، قلبت النّون الآخرة ياء هرباً من التّضعيف، فصار: يَتَسَنَّيُ، ثم أبدلت الياء ألفاً، فصار: يَتَسَنَّى، ثم حذفت الألف للجزم فصار: لم يَتَسَنَّ»(3).

ومنه: «تَسَرَّيتُ» الجارية، قال الأصمعيّ: أصله: تسرّرتها، من السّرّ، وهو النّكاح، قال امرؤ القيس:

ألا زَعَمَتْ بَسْبَاسَةُ اليومَ أنّني كبرتُ وأن لا يُحْسِنُ السرَّ أمثالي(4)

وقال تعالى: ﴿ولكن لا تُواعِدُوهُنَّ سِرّاً﴾(5) أي: نكاحاً، فأبدل من الرّاء ياء(6)، و«سُرِّيّة» (فُعْلِيّة) منه، فأبدلوا من الرّاء الثّالثة ياء وضُمّت السّين للفرق بين الحُرّة والأمة توطأ، وقيل: هو (فُعْلِيّة) من السّرور، وذلك أنّ صاحبها يُسرّ بها(7)، أو من: سراة الشّيء: أعلاه(8)، أو من السّرّ؛ لأنّ الرّجل يَسُرُّها عن زوجته؛ أي: يسترها(9).

(1) سورة البقرة الآية ٢٥٩.

(2) سورة الحجر الآية ٢٦.

(3) سرّ الصّناعة ٢/٧٥٨.

(4) ديوان امرئ القيس ٢٨، ٣٧٧، وينظر: أمالي ابن الشّجريّ ٢/١٧٢.

(5) سورة البقرة الآية ٢٣٥.

(6) ينظر: أدب الكتاب ٦١٤.

(7) ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش ١٠/٢٤، ٢٥.

(8) ينظر: سرّ الصّناعة ٢/٧٥٦.

(9) ينظر: التّبصرة ٢/٨٣٥.

ومما فكّ ثالثه: قولهم: «تَلَعَّيْتُ» أي: أكلت اللُّعاعة، وهي بقلة تؤكل، أو كلّ نبات ليِّن من أحرار البقول، وأصله قبل الفكّ والإبدال: «تَلَعَّعْتُ».

ومنه: «تَمَطَّى» قال تعالى: ﴿ثُمَّ ذَهَبَ إِلَى أَهْلِهِ يَتَمَطَّى﴾(١). أصله: يتمطّط، أي: يتبختر.

وكذلك «دسَّاها» قال تعالى: ﴿وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا﴾(٢) أي: أخفاها، والأصل: دسّسها.

ومنه: «تَحَنَّى» أصله قبل الفكّ والإبدال: تَحَنَّنَ، قال الشّاعر:

تَحَنَّى عَلَيْكَ النَّفْسُ من لاعجِ الهوى ... وكَيْفَ تَحَنِّيها وأَنْتَ تُهِينُهَا(٣)

ومنه: «المُعَنَّى» في قوله الشّاعر:

قَطَعْتَ الدَّهْرَ كالسُّهمِ المُعَنَّى ... تُهَدِّرُ في دمشقَ ولا تريم(٤)

قال العسكريّ: «يعني: المحبوس في العُنّة، وأصله: المُعَنَّن، كما قيل في المتظنّن: المُتَظَنِّي»(٥).

وكذلك: «تَقَضِّي» البازي، في قول العجّاج:

تَقَضِّيَ البازِي إذا البازِي كَسَرْ(٦)

وهو (تَفَعُّل) من الانقضاض، وأصله: «تَقَضُّض» ولكنّه فَكَّ ثالث الأمثال بإبداله ياء، ثمّ كسر ما قبل الياء.

---

(١) سورة القيامة الآية ٣٣.

(٢) سورة الشّمس الآية ١٠.

(٣) ينظر: الصّحاح (حنا) ٦/٢٣٢١.

(٤) ينظر: جمهرة الأمثال ٢/١٦٧.

(٥) ينظر: جمهرة الأمثال ٢/١٦٧.

(٦) ديوان العجاج ٥٢.

ومنه قولهم: رَبَّ الصّبيَّ يَرُبُّه ربّاً، وربّاه تربيةً، وأصله: ربَّبَهُ تَرْبِبَةً، ففكّوا التّضعيف بإبدال ثالث الأمثال(١).

ولعل منه: «تَدَلَّى» في قول الشّاعر:

كأنَّ راكبَها غُصْنٌ بمروحةٍ إذا تَدَلَّتْ به أو شاربٌ ثَمِلُ(٢)

فهذا يجوز أن يكون أراد تدلّلت من الإدلال، فكره التّضعيف، فحوّل ثالث الأمثال ياء، ويجوز أن يكون تفعّلت من الدّلْو، الذي هو السّوق الرّفيق، كأنّه دلاّها فتدلّت(٣).

ومنه: «المُصَرّاة» وهي النّاقة أو الشّاة المحفّلة، أصلها: «المُصَرَّرة» على زنة (المُفَعَّلة) وفعلها: «صَرَّرَ» وقد فكّوا التّضعيف فيه بقلب ثالث الأمثال ياء، فكان التّقدير: صَرَّيَ، فقلب الياء ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، وتقدير «المُصَرّاة» من غير إعلال: المُصَرَّيَة.

ومنه: «شَرَّى» اللّحمَ والأقطَ والثّوب، وهو قبل الفكّ: شَرَّر، قال الرّاعي النُّميريّ:

فأصبَحَ يَستافُ البلادَ كأنَّهُ مُشَرَّى بأطرافِ البيوتِ قديدُها(٤)

وقد كثر الفكّ في هذا الباب لثقل الأمثال الثّلاثة، حتّى أوشك أن يكون قياساً، ولذا قال المبرّد: «ومثل هذا كثير»(٥).

---

(١) ينظر: المحكم (ربب) ١١ / ٢٠٧.

(٢) ينظر: اللّسان (دلا) ١٤ / ٢٦٧.

(٣) ينظر: اللّسان (دلا) ١٤ / ٢٦٧.

(٤) ديوان الرّاعي ٩٦.

(٥) الكامل ٢ / ٩٤٢.

الفصل الرابع
أسباب الفكّ وحكمه وأثره

المبحث الأوّل : أسباب فكّ التضعيف بالإبدال :

يبرز هنا سؤال مهمّ، وهو : ما الأصل في اللّفظين ؟ - أعني اللّفظين المتّفقين في معناهما المتماثلين في حروفهما سوى حرف واحد - أهو المضعّف منهما، أم هو غير المضعّف، أي : المفكوك ؟

ولهذا السّؤال عند علماء العربيّة ثلاثة أجوبة مختلفة :

أوّلها - وهو الرّاجح - انّ المضعّف هو الأصل، والمفكوك هو الفرع، فنحو : « أَمْلَلْتُ » أصل « أَمْلَيْتُ »، و « تَظَنَّنْتُ » أصل « تَظَنَّيْتُ »، و « دِنَّار » أصل « دِينار »، و « القُبَّرة » أصل « القُنْبرة »، و « الضَّحّ » أصل « الضَّيح ».

وهذا هو مذهب جمهور اللّغويّين من القدامى والمعاصرين، وهو ما تتظافر عليه الأدلة، وينسجم مع طبيعة اللّغة، كما سيأتي توضيحه بعدُ .

والثّاني : مذهب الشّيخ عبد الله العلايلي، وهو انّ المفكوك أصل للمضعّف، ذكره ردّاً على رأي الصّرفيّين في باب تَظَنَّيْتُ وقَصَّيْتُ اظفاري، قال : « هم - أعني الصّرفيّين - يُعَلِّلون مثل (تَمَطّى وتَظَنّى) بأنّه تفعّل من : مطّ وظنّ، ولكن كرهوا التّكرار فاصطنعوه هذا الصّنيع تشبيهاً له بـ (فِعّال) . . . ونحن - أوّلاً - لا نسلّم لهم توهّم انّ : تَظَنّى : (تفعّل) من ظنّ ؛ بل من : ظَنَى، وعدم المُعَلّ ليس دليلاً على العدم، لاحتمال الإماتة »[1] .

وقد تفرّد العلايليّ بهذا الرّأي - فيما أعلم - وتَبَنّاه نتيجة رأيه في الثّنائية، وهو انّ أصل الثّنائيّ المضعّف ثنائيّ معلّ[2]، خلافاً لمذهب أهل اللّغة .

(١) تهذيب المقدمة اللغوية ١٥٧ .

(٢) ينظر : تهذيب المقدمة اللغوية ٥١، ١٥٧ .

والثّالث: أنّهما ـ أي: المضعّف والمفكوك ـ أصلان مترادفان، يستقلّ كلّ منهما بنفسه، على الرّغم من تقاربهما، وهذا رأيٌ لابن جنّي، ذكره في «الخاطريّات» وحشد له طائفة من الأمثلة الّتي يتوالى فيها التّضعيف واعتلال الأوّل من المثلين، كالضّحّ والضّيح، وفرّ وفارَ، ونبّه في نهايته أنّه «من باب تقارب اللّفظين لتقارب المعنيين»(١).

وكأنّ ابن جنّي بذلك يخرج النّوعين الآخرين من حكمه هذا؛ أعني: ما فكّ ثاني مثليه، كأمْلَلْتُ وأمْلَيْتُ، وما فكّ ثالث أمثاله، كقَصَّصْتُ أظفاري وقصَّيْتُها، فثمّة نصوص له في «سرّ الصّناعة»(٢) من النّوعين توافق مذهب الجمهور وهو أنّ المضعّف أصل للمفكوك، فإن لم يكن الأمر كذلك فإنّ لابن جنّي في أصل المفكوك رأيين مختلفين.

هذا مجمل الآراء الثّلاثة، ولعلّ الصّواب منها هو المذهب الأوّل مذهب الجمهور، القائل بأنّ المضعّف من اللّفظين المتّفقين في معناهما وحروفهما سوى حرف واحد هو الأصل، وأنّ المفكوك بحرف معتلّ أو صحيح هو الفرع؛ لأنّ من طبيعة اللّغة العربيّة في تطوّرها ونطق المتكلّمين بأصواتها الميل من الثّقيل إلى الخفيف، توفيراً للجهد المبذول في النّطق بأصواتها، ولذا نشأ في تصريفها ما يسمّى بالإعلال والإبدال والقلب والحذف والإدغام، ممّا يتيح للمتكلّم الانتقال من ثقيل إلى خفيف، وفق قواعد صرفيّة دقيقة. والتّضعيف ثقيل على ألسنتهم.

قال سيبويه: «اعلم أنّ التّضعيف يثقل على ألسنتهم، وأنّ اختلاف الحروف أخفّ عليهم من أن يكون من موضع واحد، ألا ترى أنّهم لم يجيئوا بشيء من الثّلاثة على مثال الخمسة نحو: ضَرَبّب، ولم يجئ (فَعَلَل) ولا (فَعْلَل) إلاّ قليلاً،

(١) بقية الخاطريات ٢٧.

(٢) ينظر على سبيل المثال فيه: ٢/ ٧٤٤، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١.

ولم يبنوهنّ على (فُعالِل) كراهية التّضعيف، وذلك لأنّه يثقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد، ثمّ يعودوا له »[١].

وهم يُشبّهون المثلين أو الأمثال بمشي المقيّد؛ لأنّه يرفع رجله ويضعها في موضعها أو قريب منه[٢]، وبأنّ الصّوت مع نقيضه أظهر منه مع قريبه أو لصيقه، ولذلك كانت الكتابة بالسّواد في السّواد خفية، وكذلك سائر الألوان[٣].

وهذا هو معنى المخالفة التي ذكرها المعاصرون من علماء اللّغة، وقد أشار إليها سيبويه في (باب ما شذّ فأبدل مكان اللاّم ياء لكراهية التّضعيف، وليس بمطرد) أي: أنّهم يلجؤون إليه استحساناً، لا وجوباً.

وقد فطن قدامى اللّغويّين إلى هذه الظّاهرة ـ أعني المخالفة ـ وكانوا يعبّرون عنها أحياناً بـ: « كراهية التّضعيف »[٤] أو « ثقل التّضعيف »[٥] أو قولهم: « اجتماع الأمثال مكروه »[٦] ونحو ذلك.

والسّبب في المخالفة من النّاحية الصّوتيّة هو أنّ الصّوتين المتماثلين يحتاجان إلى جهد عضليّ في النّطق بهما في كلمة واحدة، ولتيسير هذا المجهود العضليّ يقلب أحد الصّوتين صوتاً آخر[٧].

وقيل: إنّ سبب الفكّ في بعض ألفاظ المفكوك ـ أعني: ما جاء من باب دينار وقيراط ـ هو رغبتهم في التّفريق بين (فِعّال) في الاسم؛ كدينار، و(فِعّال) في

---

(١) الكتاب ٤ / ٤١٧.

(٢) ينظر: شرح الملوكي ٤٥١، واللّهجات العربية نشأة وتطوّراً ١٥٤.

(٣) ينظر: الخصائص ٢ / ٢٢٧.

(٤) ينظر: الكتاب ٤ / ٤٢٤.

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ٢٤.

(٦) ينظر: الأشباه والنّظائر ١ / ٣٩.

(٧) التّطوّر اللّغويّ ٤١.

المصدر، نحو: كَذَّبَ كِذّاباً، فجعلوا المفكوك للاسم، وغير المفكوك للمصدر(١).

وقد أغرب برجشتراسر في رأيه في علّة الفكّ أو المخالفة بين المثلين بقوله: «إنّ ذلك يقع في العربيّة لعلّة نفسيّة، وهي أنّ المتكلّم يرجو أن يؤثّر في نفس السّامع تأثيراً زائداً، فلا يكتفي بالضّغط على الحرف وتشديده، بل يضيف إليه حرفاً آخر لزيادة ذلك التّأثير»(٢).

وهذه الأسباب والعلل في فكّ التّضعيف بالإبدال ترجّح - أيضاً - مذهب الجمهور على مذهبَي ابن جنّي والعلايليّ، على أنّ مذهب ابن جنّي أقوى من مذهب العلايليّ؛ لأنّ تأصيل اللّفظين كليهما يمكن حمله على التّرادف أو تعدّد اللّغات، أمّا مذهب العلايليّ فلم أجد له علّة لغويّة يعتدّ بها، وقوانين اللّغة الصّوتيّة - ومنها المخالفة - تعمل ضدّه.

وممّا يؤكّد أنّ المضعّف هو الأصل ما نراه في بعض ألفاظ هذا الباب، ممّا جاء على مثال (فِعال) وهو رجوع المفكوك عند التّصغير أو التّكسير إلى أصله، فهم يقولون في: دينار وقيراط وديباج: دَنانير وقَراريط ودَبابيج، ويقولون في تصغيرها: دُنَينير وقُرَيريط ودُبَيبيج، وهذا جمع وتصغير للأصل قبل الفكّ، أعني: دِنّاراً وقِرّاطاً ودِبّاجاً، ومعلوم أنّ الجمع والتّصغير يردّان الأشياء إلى أصولها، فدلّ ذلك على أنّ المضعّف هو الأصل(٣)، وأنّ المفكوك هو الفرع.

المبحث الثّاني: حكم فكّ التّضعيف بالإبدال:

ومن خلال ما تقدّم من العلل والأسباب يمكن القول: إنّ فكّ التّضعيف بالإبدال ظاهرة لغويّة مستحسنة في مواضعها، وليست لازمة، ومن هنا فارق فكّ التّضعيف

(١) ينظر: شرح الشّافية للرّضيّ ٣/ ٢١١.

(٢) التّطوّر النّحوي ٣٥.

(٣) ينظر: المقتضب ١/ ٢٤٦، وشرح التّصريف ٣١٦، ٣١٧.

العلل الصّرفية اللاّزمة كالإعلال والإبدال الصّرفيّ، إذ يلزم القائل فيهما أن يقول على سبيل المثال: باعَ واصطفى، دون: بَيَعَ واصتفى، ولا يلزمه أن يقول: أمليتُ المسألة، وقصّيتُ أظفاري، دون: أمللتُها وقصّصتها؛ لأنّ الأمر في الفكّ استحسان لا لزوم، وتركه «عربيٌّ كثير جيد» كما يقول سيبويه[1].

ويبرز - هنا - سؤال مهم، وهو: أقياسيٌّ هذا الفكّ أم سماعيٌّ؟ لقد أجاب علماؤنا - رحمهم الله - عن هذا السّؤال إجابة جزئية منذ زمن سيبويه، الّذي حكم على فكّ ثالث الأمثال بالشّذوذ وعدم الاطّراد في قوله: «هذا باب ما شذّ فأُبْدِلَ مكان اللاّم الياء لكراهية التّضعيف، وليس بمطّرد»[2] وإذا كان هذا شاذاً عند سيبويه، على الرّغم من كثرته وشهرته فإنّ الحكم بالشّذوذ وعدم الاطّراد على فكّ الأوّل والثّاني في مذهبه يكون هو الأولى؛ ولأنّ حاجة ثالث الأمثال إلى الفكّ أكبر من حاجة أوّل المثلين أو ثانيهما.

وهذا يعني أنّ فكّ التّضعيف بالإبدال عند سيبويه سماعيٌّ يحفظ ولا يقاس عليه، على الرّغم من كثرته، وقد تابعه على ذلك جمهور علماء العربيّة القدامى، فمنهم من يردّد كلام سيبويه بنصّه، ومنهم من يقول إنّه: «مسموع كثير»[3]، ومنهم من يقول: إنّ هذا كلّه «على سبيل الشّذوذ، ولا يقاس عليه»[4] أو «هذا قلبٌ على غير قياس، وإنّما هو للتّخفيف»[5].

ويبدو أنّ هذا الحكم عامٌّ عند بعضهم فيشمل فكّ الثّالث والثّاني والأوّل، ويظهر هذا جليّاً في كلامٍ للصّيمريّ حين ذكر أمثلةً للمفكوك، تضمّنتْ أنواعه

(١) الكتاب ٤ / ٤٢٤.

(٢) الكتاب ٤ / ٤٢٤.

(٣) شرح الشّافية للرّضي ٣ / ٢٠٩.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ٢٤.

(٥) شرح التّصريف للثّمانيني ٢١٩.

الثّلاثة، فقال عَقِب ذلك: «والإبدال في هذا الباب غير مطّرد، ولا يقاس عليه؛ ألا ترى أنّه لا يقال في: تَحَنَّنْتُ وتَحَسَّسْتُ: تَحَنّي وتَحَسّي؟ فأمّا قول الشّاعر:

لها أشارير من لحم تُتَمِّرُهُ　　　من الثّعالي ووَخْزٌ من أرانيها

فأبدل من الباء في الكلمتين؛ لأنّه لو ترك الباء للزمه أن يحرّكها، ولو حرّكها لانكسر الشّعر، فأبدل منها حرفاً لا يُحرَّك في مثل موضعه، وهو الياء وشبّهه بتظنيت؛ لأنّ حاجة هذا إلى إقامة الوزن مع صحّة الإعراب كحاجة من قال: تَظَنَّيْتُ إلى التّخفيف»[1]. وذكر بعده الفكّ في نحو: «دَهْدَيْتُ الحجر» وشبّهه بتَظَنَّيْتُ، وقال بعده: «وهو على كلّ حالٍ شاذّ، ليس بمطرد»[2].

وللرّضي مذهب مفصّل حسن في هذا الباب، إذ تجنّب التّعميم فيه، فاستثنى من ذلك ما جاء من باب (فِعّال) نحو: دِمّاس ودِبّاج ودِنّار وقِرّاط، فقيل فيه بعد الفكّ: ديماس وديباج ودينار وقيراط، فقرر أنّ «هذا الإبدال قياس، إذ لا يجيء (فِعّال) غير المصدر إلاّ وأوّل حرفي تضعيفه مبدل ياء، فرقاً بين الاسم والمصدر، ولا يبدل في المصدر، نحو كَذَّب كِذّاباً، فإن كان الاسم بالهاء، كالصِّنّارة والدِّنّامة لم يبدل، للأمن من الالتباس»[3].

ويظهر لي أنّ فكّ التّضعيف بالياء في ثالث الأمثال كما في تَظَنَّيْتُ وقَصَّيْتُ أظفاري ليس شاذاً كما ذهب إليه علماؤنا ـ رحمهم الله ـ وذلك لكثرته الّتي اعترفوا بها هم، والكثرة من أعمدة القياس، ولاسيما إذا عضدتها علّة صرفيّة مقبولة، وهي ميل اللّسان إلى الأخفّ، وفراره من الثّقيل، فالفكّ بذلك متّسق مع علّته الصّرفيّة.

---

(١) التّبصرة ٢ /٨٣٦، ٨٣٧.

(٢) التّبصرة ٢ /٨٣٩.

(٣) شرح الشّافية ٣ /٢١١، والصّنّارة: شجرة عظيمة، والدّنّامة: القصير من كلّ شيء.

وليس سديداً أن يُخطّأ متكلّم يقول مثلاً: فَضَّيْتُ الكتاب، وصَبَّيْتُ الماء، وشَدَّيْتُ الحبل، وجَبَّيْتُ سنام النّاقة، وعَدَّيْتُ أسنانها، وحَدَّيْتُ السّكين، وكَفَّيْتُ طرف الثّوب، و هدّيت البناء، و رصّيت الأحجار، ونحو ذلك ممّا نراه شائعاً في لغتنا العربيّة المعاصرة وبعض عامّيّاتها، ممّا قيس على ذلك الكثير، ولم يسمع زمن الفصاحة، أو لم تنقله لنا المعاجم.

أمّا فكّ الثّاني وفكّ الأوّل سوى ما جاء على (فعّال) فسماعيّ، كما قالوا، سواء أكان الفكّ بحرف معتل أم صحيح ؛ لأنّ حاجة اللّسان فيه إلى الفكّ أقلّ من حاجته إليه في ثالث الأمثال، ولأنّ توسيع الفكّ فيه، خلاف المسموع، قد يؤدّي - مع كثرته - إلى تداخل الأصول.

المبحث الثّالث: أثر فكّ التّضعيف في نموّ اللّغة:

من طبيعة اللّغات أنّها تنمو وتتدرج إلى الأسهل والأحسن والأقرب إلى الكمال؛ من خلال وسائل عديدة يعرفها أهل التّخصص، ومنها الإبدال، وفكّ التّضعيف جزء منه، إذ يساعد هذا على نموّ اللّغة، وهو من السُّبُل الّتي تؤدّي إلى اكتناز ألفاظها، ففيه يتحوّل المضاعف إلى ناقص في الثّلاثيّ المفكوك أوّل مثليه، كالضّحّ والضّيح، والإلّ والإيل، وزلّت قدمه عن الطريق وزالت.

و يتحوّل الأصل المضعّف - في ظاهر أمره - إلى أصل صحيح، بعد فكّ أوّل مثليه، كالرّزّ والرّنز، وزلّ وزال، فالأوّل من (رزز) وظاهر الثّاني أنّه من (ر ن ز) ولذا وضعها بعض المعجميّين ؛ كالجوهريّ وابن منظور والزّبيديّ في الأصلين معاً ؛ أو بفكّ ثاني مثليه، مثل: بَتَّ الشّيء وبَتَرَهُ، وهَدَّهُ وهَدَمَهُ، ورَصَّهُ ورَصَفَهُ، ولكنّ صلة هذه الأصول ببعضها أشدّ خفاءً من سابقها، ولذا وضعها المعجميّون في أصولها الظّاهرة، وفق المقاييس الصّرفية و المعجميّة التي اتّبعوها في صناعة معاجم الألفاظ.

وبفكّ التّضعيف ـ أيضاً ـ يتحوّل المضعّف في حالة تشديد عينه إلى صورة النّاقص مضعّف العين، كتظنّنْتُ وتَظَنَّيتُ، ودَسّسَ نفسه ودَسّاها، وشَرَّرَ اللحم أو الثوب وشَرّاه.

وبفكّ التّضعيف بالإبدال تظهر أوزان خاصة، منها ما يسمّى عند البصريّين بالرّباعيّ المضاعف نحو: حثحث وزلزل وكبكب، وهو في رأي الكوفيّين ومن وافقهم وزن ناشئ بسبب فكّ ثاني أمثاله، وإبداله حرفاً من جنس أوّله، كما تقدّم تفصيله.

ولعلّ منها ما جاء على وزن (فَعَلْعَل) مثل صَمَحْمَح، ودَمَكْمَك، وسَمَعْمَع؛ إن صحّ مذهب الكوفيّين فيه؛ وهو أنّ أصله «صَمَحَّح» و«دَمَكَّك» و«سَمَعَّع» ووزنه (فَعَلَّل) فنشأ بالفكّ وزن جديد، وهو: (فَعَلْعَل)

وبفكّ التّضعيف كذلك تتحوّل صيغة (فِعّال) في الأسماء إلى ما يشبه صيغة (فيعال) كدينار وقيراط، للتفريق بين الأسماء والصّفات.

وبه تكتنزُ صيغٌ بالألفاظ، ومنها:

(فَنْعَل) نحو: جَنْدَلَ، مفكوك من جَدَّلَ.

و(فَنعول) نحو: خَرنوب، وهو مفكوك من خَرّوب.

و(افْعَنلى) نحو: اكْلَنْدَى، مفكوك من: اكْلَنْدَدَ.

و(فَعَنلل) نحو: جَحَنفل، إن صحّ أنّه مفكوك من: جَحَفّل.

و(فَعَنلى) نحو: حَبَنطى، إن صحّ أنّه مفكوك من: حَبَطّى.

و(فُنعل) نحو: جُندب، إن صحّ أنّه مفكوك من: جُدّب.

و(فَعْلى) نحو: جَعْبَى، إن صحّ أنّه مفكوك من: جعبب.

و(فَعَلّى) نحو: حَبَرْكى، إن صحّ أنّه مفكوك من: حَبَرْكَك.

و(افْعَنْلل) نحو: اقْعَنْسَسَ، إن صحّ أنّه مفكوك من: اقعسّس.

والمفكوك بالإبدال كثير، وهو وسيلة مهمة من الوسائل التي تؤدّي إلى نموّ اللّغة العربيّة نموّاً طبعياً، واكتنازها بألفاظ تجد طريقها في الاستعمال بين النّاس، وأحسب أنّه يكوّن معجماً ذا قيمة لغويّة دلاليّة، لو جمعت كلّ ألفاظه، ورُتّبت على حروف المعجم، وربطت بأصولها المضعّفة، ولعلّ في ذلك تيسيراً على النّاثر السّاجع والشّاعر المحكوم بالوزن والقافية.

* * *

المصادر والمراجع

١– الإبدال، لأبي الطيّب اللغويّ، بتحقيق عزّ الدّين التنوخيّ، مطبوعات المجمع العلميّ العربيّ بدمشق ١٣٧٩هـ.

٢– أثر القوانين الصّوتيّة في بناء الكلمة العربيّة، للدّكتور فوزي الشايب، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٣– أدب الكاتب، لابن قتيبة، بتحقيق الدّكتور محمّد احمد الداليّ، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٢هـ.

٤– ارتشاف الضّرب من لسان العرب، لأبي حيّان، بتحقيق الدّكتور رجب عثمان محمّد، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١٨هـ.

٥– الأشباه والنّظائر في النحو، للسّيوطيّ، مطبوعات مجمع اللّغة العربية بدمشق، ١٤٠٦هـ.

٦– الأصوات اللغوية، للدّكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٩م.

٧– أصوات اللّغة العربيّة، للدّكتور عبد الغفّار حامد هلال، القاهرة، ١٤٠٨هـ.

٨– أصول اللّغة العربيّة بين الثنائيّة والثّلاثيّة، للدّكتور توفيق محمّد شاهين، مكتبة وهبة، القاهرة ١٩٨٠م.

٩– الأضداد، لأبي بكر الأنباريّ، بتحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، بيروت ١٤٠٧هـ.

١٠– الاقتضاب، لابن السّيد البطليوسيّ، بتحقيق مصطفى السّقا وحامد عبد المجيد، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ١٩٨٣م.

١١– أمالي ابن الشجري، بتحقيق محمود محمّد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١٣هـ.

١٢- الأمالي، لأبي عليّ القاليّ، بتحقيق محمّد بن عبد الجواد الأصمعيّ، دار الكتب المصريّة ١٩٢٦م.

١٣- الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباريّ، بتحقيق محمّد محيي الدّين عبدالحميد، دار إحياء التّراث، القاهرة.

١٤- بقيّة الخاطريّات، (وهي ما لم ينشر في مطبوعة الخاطريّات) لابن جنّي، بتحقيق الدّكتور محمّد أحمد الدّالي، مجلة مجمع اللغة العربية، بدمشق م٦٧ ج٣ المحرم ١٤١٣هـ يوليو ١٩٩٢م.

١٥- التّبصرة والتّذكرة، للصّيمريّ، بتحقيق الدّكتور فتحي أحمد مصطفى، مركز البحث العلميّ، جامعة أم القرى، مكّة المكرّمة ١٤٠٢هـ.

١٦- التّخلّص من المتماثلات لفظاً، للدّكتور أبي أوس إبراهيم الشّمسان، بحث منشور في المجلّة العربيّة للعلوم الإنسانيّة، ع٤٧ سنة١٢، ربيع الأوّل ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

١٧- تداخل الأصول اللّغويّة، وأثره في بناء المعجم العربيّ، لعبد الرّزّاق بن فرّاج الصّاعديّ، منشورات عمادة البحث العلميّ بالجامعة الإسلاميّة ١٤٢٢هـ.

١٨- التّسهيل، لابن مالك، بتحقيق الدّكتور محمّد كامل بركات، دار الكتاب العربيّ، القاهرة ١٣٨٧هـ.

١٩- التّطوّر النّحويّ؛ مظاهره وعلله وقوانينه، للدّكتور رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي القاهرة، ودار الرّفاعيّ، الرياض ١٤٠٤هـ.

٢٠- التّطوّر النّحويّ في اللّغة العربيّة، لبرجشتراسر، ترجمة رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض. ١٤٠٢هـ.

٢١- تهذيب اللّغة، للأزهريّ، بتحقيق عبد السلام هارون وآخرين، المؤسسة المصرية العامة للتاليف والترجمية، القاهرة ١٣٨٤م.

٢٢- تهذيب المقدّمة اللغوية، لعبد الله العلايلي، بقلم أسعد عليّ، دار النّعمان، بيروت ١٣٨٨هـ.

٢٣- الجمهرة، لابن دريد، بتحقيق الدّكتور رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٧م.

٢٤- جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكريّ، بتحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، المؤسّسة العربيّة الحديثة ١٤٠٧هـ.

٢٥- الحذف والتّعويض في اللّهجات العربيّة، للدّكتور سلمان السّحيميّ، مكتبة الغرباء، المدينة المنورة ١٤١٥هـ.

٢٦- الخاطريّات = بقيّة الخاطريات.

٢٧- الخصائص، لابن جنّي، بتحقيق محمّد عليّ النّجّار، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٣٧١هـ.

٢٨- دراسات في علم أصوات العربية، للدّكتور داود عبده، مؤسّسة الصّباح، الكويت (بدون تاريخ).

٢٩- ديوان امرئ القيس، بتحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت ١٩٨٤م.

٣٠- ديوان ذي الرُّمّة، بتحقيق الدّكتور عبد القدوس أبي صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت ١٤٠٢هـ.

٣١- ديوان الرّاعي النّميريّ، جمعه وحقّقه راينهرت فايبرت، المعهد الألماني للأبحاث الشّرقيّة في بيروت ١٤٠١هـ.

٣٢- ديوان الفرزدق، بتحقيق عليّ فاعور، دار الكتب العلمية بيروت، نشر مكتبة الباز، مكة المكرّمة.

٣٣- ديوان كثير، بتحقيق الدكتور إحسان عبّاس، دار الثقافة، بيروت ١٣٩١هـ.

٣٤- الرّباعيّ المضاعف في العربيّة، لعبد الرّزّاق بن فراج الصّاعديّ، مجلّة الدّراسات العربيّة، المجلد الثالث، العدد الأوّل، المحرّم - ربيع الأول ١٤٢٢هـ إبريل - يونيو ٢٠٠١م.

٣٥- سرّ صناعة الإعراب، لابن جنّي، بتحقيق الدّكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق ١٤٠٥هـ.

٣٦- شرح التّصريف، للثّمانينيّ، للدّكتور إبراهيم البعيميّ، مكتبة الرشد، الرياض ١٤١٩هـ.

٣٧- شرح التّصريف الملوكي، لابن يعيش، بتحقيق الدّكتور فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب ١٣٩٣هـ.

٣٨- شرح الشّافيّة، للرّضيّ، بتحقيق محمّد نور الحسن ومحمّد الزفزاف ومحمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٢هـ.

٣٩- شرح المفصّل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت (دون تاريخ)

٤٠- الصّحاح (تاج اللّغة وصحاح العربيّة) للجوهريّ، بتحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ

٤١- صحيح البخاريّ، بتحقيق الدّكتور مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير بيروت ١٤١٠هـ الطّبعة الرّابعة.

٤٢- ظاهرة المخالفة الصّوتيّة، للدّكتور أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤٠٩هـ.

٤٣- الفعل زمانه وأبنيته، لإبراهيم السّامرائيّ، مؤسّسة الرّسالة، بيروت ١٤٠٣هـ.

٤٤- فقه اللّغات السّاميّة، لبروكلمان، بترجمة الدّكتور رمضان عبد التّوّاب، مطبوعات جامعة الرّياض ١٣٩٧هـ.

٤٥- القلب والإبدال، لابن السّكّيت، مطبوع ضمن الكنز اللغويّ في اللّسان العربيّ، سعى في نشره أوغست هفنر، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٠٣م.
٤٦- الكامل في اللّغة والأدب، للمبّرد، بتحقيق الدّكتور الدّالي، مؤسّسة الرّسالة، بيروت ١٤٠٦هـ.
٤٧- الكتاب، لسيبويه، بتحقيق عبد السّلام محمّد هارون، عالم الكتب، بيروت ١٤٠٣هـ.
٤٨- لحن العامّة والتّطور اللّغويّ، للدّكتور رمضان عبد التّوّاب، مطابع البلاغ، القاهرة ١٩٦٧م.
٤٩- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت ١٤١٠هـ.
٥٠- اللّهجات العربيّة: نشأة وتطوراً.
٥١- اللّهجات في الكتاب لسيبويه أصواتاً وبنية، لصالحة راشد آل غنيم، مطبوعات مركز البحث العلميّ، بجامعة أمّ القرى، بمكة المكرّمة ١٤٠٥هـ.
٥٢- ليس في كلام العرب، لابن خالويه، بتحقيق أحمد بن الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت ١٣٩٩هـ.
٥٣- المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، لابن جنّي، بتحقيق الدّكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دار المنارة، بيروت ١٤٠٧هـ.
٥٤- مجالس ثعلب، بتحقيق عبد السّلام هارون، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٩م.
٥٥- مجمع الأمثال، للميدانيّ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت ١٤٠٧هـ.
٥٦- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جنّي، بتحقيق عبد الحليم النجار.

٥٧- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، لعليّ بن إسماعيل بن سيده، بتحقيق جماعة من العلماء، القاهرة ١٣٧٧هـ.

٥٨- المخصّص، لابن سيده، بعناية محمّد محمود محمود التركزي الشنقيطيّ ومعاونة عبد الغنّي محمود، مطبعة بولاق القاهرة ١٣٢١هـ.

٥٩- المزهر في علوم اللّغة وأنواعها للسّيوطيّ، بتحقيق محمّد جاد المولى وعلي البجاوي ومحمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت.

٦٠- المغني في تصريف الأفعال، لمحمّد عبد الخالق عضيمة، مطبوعات الجامعة الإسلاميّة، المدينة المنورة ١٤٠٨هـ.

٦١- المفردات، للراغب الأصفهاني، بتحقيق صفوان عدنان داووديّ، دار القلم، دمشق ١٤١٢هـ.

٦٢- المقتضب، للمبرد، بتحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

٦٣- المقتضب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين، لابن جنّي، بتحقيق مازن المبارك، دار ابن كثير، دمشق ١٤٠٨هـ.

٦٤- الممتع في التصريف، لابن عصفور، بتحقيق الدكتور فخر الدين قبادة، دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٣٩٧هـ.

٦٥- المنصف، لابن جنّي، بتحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة ١٣٧٣هـ.

٦٦- نشوء الفعل الرباعي في اللغة العربية، للدكتور أحمد هريدي، مكتبة الزهراء، القاهرة ١٤٠٨هـ.

* * *